

ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث مضبوطة بالشكل

ضبطها الشيخ ماهر ياسين فحل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فقد مرَّ الله علينا بإكمال تحقيق كتاب " شرح التبصرة والتذكرة " للإمام الحافظ العراقي ، بعد أن بذلنا فيه جهداً جهيداً ، وعملاً طويلاً ، حتى كنا نقف عند ضبط بعض الكلمات ساعات طويلة ، وأيام غير قليلة ، حتى خرج بحلة ترضي كل محبٍ للسنة ، وقد عينا عناية بالغة بضبط النص وتحقيقه على أفضل النسخ الخطية ، وقابلنا موارد الكتاب التي استقى منها المؤلف العراقي - رحمه الله - وعينا عناية خاصة بضبط أبيات الألفية فقابلنا الكتاب على ثلاث نسخٍ خطيةٍ عتيقةٍ متقنةٍ زيادة على نسخ الشرح الخطية ، وكذلك النسخ المطبوعة للشرح ، ثم قابلنا المتن على النفاثس إذ أن متن الألفية كان أحد الكتب التي أدخلت فيه ، وقابلنا المتن أيضاً على " فتح المغيث " - الطبعة العلمية - والنص في كلا الكتابين فيه من التصحيف والتحريف والسقط والزيادة ما لا يخفى على من يراجع كتابنا هذا . ومما سبق يُدرك أنَّ متن الألفية لم يضبط ضبطاً جيداً فيما سبق لا في الشرح ولا في غيره بل ولا في شروح الألفية الأخرى ؛ لذا رأينا أن يفرد المتن بالطبع فاستلناه من تحقيقنا للشرح ، وأعدنا النظر فيه خشية أن يخرج فيه ما يشينه من خطأ أو وهم ، وقد أبقينا الفروق كما هي كي يستفيد منها القارئ ، وعلّقنا على بعض المواضع التي تستوجب التعليق كي يزداد النفع بالكتاب .

وكانت النسخ التي اعتمدها في تحقيق الشرح ، وفي تحقيق متن الألفية أيضاً تسع نسخ

هي :

- 1 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (8 / 2899 مجاميع)
ورمزنا لها بالرمز (أ) .
- 2 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2818)
ورمزنا لها بالرمز (ب) .
- 3 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (1 / 2955 مجاميع)
ورمزنا لها بالرمز (ج) .

4 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2490) ورمزنا لها بالرمز (ن) .

5 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2889) ورمزنا لها بالرمز (ق) .

6 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2951) ورمزنا لها بالرمز (ص) .

7 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (3318) ورمزنا لها بالرمز (س) .

8 - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بفاس سنة 1355 هـ ورمزنا لها بالرمز (ف) .

9 - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بدار الكتب العلمية ورمزنا لها بالرمز (ع).

ولم نفصل الكلام عن هذه النسخ ولا صورها ؛ لأننا قد أشبعنا القول فيها من خلال تحقيقنا للكتاب الأصل " شرح التبصرة والتذكرة " فلا داعي لإعادته وتكراره ، وعلى هذا فنحن لم نذكر مصادر لهذا الكتاب في الخاتمة كي لا يطول الكتاب ويخرج عن مقصوده ، وقد دُكرت كل التفاصيل في الكتاب الأصل .

وبعد :

فهذا متن الألفية المسمى بـ : " التبصرة والتذكرة " نقدمه لمحي سنة المصطفى ﷺ السائرين على هديه ، الراجين شفاعته يوم القيامة ، وقد خدمناه الخدمة التي توازي تعلقنا بنبينا محمد رسول الله ﷺ ، وقد بذلنا فيه ما وسعنا من جهد ، ولم نبخل عليه بوقت ولا مال ، ولقد لمسنا من البركة فيهما ، ما دعانا إلى الاستمرار في تحقيق ما سوى هذا من الشروح والمتون ، ونحن سائرون في هذه الطريق ، راجين منه جل ذكره العون والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المحققان

1. يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيِّ
2. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَى امْتِنَانٍ جَلٍّ عَنْ إِخْصَاءِ
3. ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ عَلَى نَبِيِّ الْحَبِيرِ ذِي الْمَرَامِ
4. فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَمَّةُ تُوضِحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رِسْمَهُ
5. نَظَّمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي تَذَكْرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ
6. لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
7. فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْرٌ (1)
8. كَدَقَالٍ أَوْ أَطَلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبَهَمًا
9. وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْوُ (التَّرَمَا) فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا
10. وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

11. وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَاحِحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
12. فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ بِتَقْلٍ عَدَلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ
13. عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُودٍ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي
14. وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ
15. إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا ، وَقَدْ
16. خَاصَّ (1) بِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
17. مَوْلَاهُ وَاخْتَرَّ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ : وَعَنْهُ (2) أَحْمَدُ

(1) معنى البيت لا يكتمل إلا بالبيت الذي بعده ، وهو عَيْبٌ عند العروضيين ويُسَمَّى بِـ (التضمين) .

(1) في النفاث : ((حُصَّ)) والوزن بها مستقيم .

(2) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية والنفاث ، والوزن غير مستقيم فالأولى

حذف الواو ، وكذا صنع السيوطي في شرحه ص 101 .

18. وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالرُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ أَيْ : عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
19. وَقِيلَ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
20. أَوْ فَا بِنُ سَيْرِينَ عَنِ السَّلْمَانِيِّ عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ
21. النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلَقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ مِّنْ عَمَمَةَ

أَصْحُ كُتُبِ الْحَدِيثِ

22. أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالرَّجْحِ
23. وَمُسْلِمٌ بَعْدَهُ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ مَعَهُ أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا لَوْ نَفَعُ
24. وَلَمْ يَعْمَأْهُ وَلَكِنْ قَلَّمَا عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا
25. وَرُدَّ لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ لَمْ يَفْتِ الْحَمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
26. وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ (3) أَلْفِ أَلْفِ
27. وَعَلَّاهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ لَهَا وَمَوْقُوفٍ وَفِي الْبُخَارِيِّ
28. أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَالْمَكْرَرُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ ذَكَرُوا

الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

29. وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنصُّ صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ
30. بِجَمْعِهِ نَحْوَ (ابْنِ حَبَّانَ) الزُّكِّيِّ (وَابْنِ خُرَيْمَةَ) وَكَامِلُ اسْتَدْرِكِ
31. عَلَى تَسَاهُلٍ - وَقَالَ : مَا انْفَرَدُ بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ
32. بِعَلَّةٍ ، وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا يَلِيْقُ ، وَالْبُسْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَا

الْمُسْتَخْرَجَاتُ

33. وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ (كَأَبِي عَوَانَةَ) (1) وَنَحْوِهِ ، وَاجْتَنَبِ
34. عَزْوُكَ أَلْفَاظَ الْمُتَمَوِّنِ لَهُمَا إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رُبَّمَا

(3) فِي (ج) وَالنَّفَائِسُ - بفتح العين - ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

(1) صُرِفَ لضرورة الوزن .

35. وَمَا تَزِيدُ (2) فَاخُكْمَنْ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهِ

36. وَالْأَصْلَ يَعْنِي الْبَيْهَقِي وَمَنْ عَزَا وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِي مَيَّرَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

37. وَأَرْفَعُ الصَّحِيحَ مَرُوبُهُمَا ثُمَّ الْبُخَارِيُّ ، فَمُسْلِمٌ ، فَمَا

38. شَرْطُهُمَا حَوَى ، فَشَرْطُ الْجُعْفِي فَمُسْلِمٌ ، فَشَرْطُ غَيْرِ يَكْفِي

39. وَعِنْدَهُ التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمَكِّنُ (3) فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ يَحْيَى : مُمَكِّنُ (4)

حُكْمُ الصَّحِيحِينَ وَالتَّعْلِيقِ

40. وَاقْطَعُ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَا لَهُ ، وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى

41. مُحَقَّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ (النَّوَوِي) فِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

42. مُضَعَّفًا (1) وَهُمَا بِلا سَنَدٍ أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمُ فَصَحِّحْ ، أَوْ وَرَدَ

43. مُرَّضًا فَلَا ، وَلَكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَ (يُذَكِّرُ)

44. وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْأَسْنَادِ حُذِفَ مَعَ صِغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيقًا عُرِفَ

45. وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ ، أَمَا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَا بَ (قَالَ) فَكَذِي

46. عَنَنْةٍ كَخَبَرِ الْمَعَارِفِ لَا تُصْنَعُ (لِابْنِ حَزْمٍ) الْمُخَالَفِ

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

47. وَأَخَذُ مَتْنًا مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلٍ أَوْ اخْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاعَ قَدْ جَعَلَ

(2) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .

(3) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .

(4) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفاثس ، وهو الصواب .

(1) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضَعَّفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصح ؛ لأنّ الضمير : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((مضعفاً)) . ورجَّح البقاعي في النكت ((مضعفٌ)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منبهاً على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .

48. عَرْضًا لَهُ عَلَى أُصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ (يَحْيَى النَّوَوِي): أَصْلٌ فَقَطُّ

49. قُلْتُ : (وَلَا بِنِ خَيْرٍ) اِمْتِنَاعُ جَزْمٍ (2) سِوَى مَرْوِيهِ إِجْمَاعُ

القِسْمُ الثَّانِي : الْحَسَنُ

50. وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مَخْرَجًا وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدِّ

51. (حَمْدٌ) وَقَالَ (الْتَرْمِذِيُّ): مَا سَلِمَ مِنَ الشُّذُودِ مَعَ رَاوٍ مَا اتَّهَمَ

52. بِكَذِبٍ وَمَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدَّ قُلْتُ : وَقَدْ حَسَنَ بَعْضَ مَا انْفَرَدَ

53. وَقِيلَ : مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ فِيهِ ، وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ

54. وَقَالَ (1): بَانَ لِي بِإِمْعَانٍ (2) النَّظَرُ أَنْ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرَ

55. قِسْمًا ، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عُيِّلَا (3) وَلَا بِنُكْرٍ أَوْ شُذُودٍ شِمْلًا

56. وَالْفُقَهَاءُ (4) كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ (5) وَالْعُلَمَاءُ الْجُلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ

57. وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ حُجِّيَّةٌ وَإِنْ يَكُنْ لَا يُلْحَقُ

58. فَإِنْ يُقَلَّ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْمُؤْصُوفِ

59. رُوَاتُهُ بِسُوءٍ حَفِظَ يُجْبَرُ بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ

60. وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَدًّا أَوْ قَوِي الضُّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرَ ذَا

61. أَلَّا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا أَوْ أُرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتِضَادَا

62. وَالْحَسَنُ : الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ وَالصِّدْقِ رَاوِيَهُ ، إِذَا أَتَى لَهُ

(2) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفية ، وفي نسخة أ والنفايس وشرح السيوطي : ((نَقْلٌ)) .

(1) في النفايس : ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ : ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت بصيغة الغياب ، وقال مشعرة به ، على العكس من : ((قد)) .

(2) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بإمعاني)) .

(3) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(4) انظر : النكت الوفية (65 / ب) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

63. طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطَّرُقِ صَحَّحْتُهُ كَمَثَلِ (لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ)
64. إِذْ تَابَعُوا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو) عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي
65. قَالَ : وَمِنْ مَطْنَةٍ لِلْحَسَنِ جَمْعُ (أَبِي دَاوُدَ) أَي فِي السُّنَنِ
66. فَإِنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ مَا صَحَّ أَوْ قَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ
67. وَمَا بِهِ وَهَنْ شَدِيدٌ قُلْتُهُ وَحَيْثُ لَا فَصَالِحَ خَرَجْتُهُ
68. فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحِّحْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتَ
69. وَ(ابْنُ رُشَيْدٍ) قَالَ -وَهُوَ مُتَّجِهٌ- : قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِنْدَ مُخْرَجِهِ
70. وَلِلْإِمَامِ (الْبَغْمَرِيِّ) إِنَّمَا قَوْلُ⁽¹⁾ (أَبِي دَاوُدَ) يَحْكِي (مُسْلِمًا)
71. حَيْثُ يَقُولُ : جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا تُوجَدُ عِنْدَ (مَالِكٍ) وَالنَّبَلَا
72. فَاحْتِجَ أَنْ يُنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى (يَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ)
73. وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ قَدْ فَاتَهُ ، أَدْرَكَ بِاسْمِ الصِّدْقِ
74. هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ (مُسْلِمٍ) بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحْكُمِ
75. وَ (الْبَغْوِيِّ) إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَا إِلَى الصِّحَاحِ وَالْحِسَانِ جَانِحَا
76. أَنَّ الْحِسَانَ مَا رَوَاهُ فِي السُّنَنِ رَدَّ عَلَيْهِ إِذْ بَهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
77. كَانَ (أَبُو دَاوُدَ) أَقْوَى مَا وَجَدَ يَرَوِيهِ ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ
78. فِي الْبَابِ غَيْرُهُ فَذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ رَأْيِ اقْوَى قَالَهُ (ابْنُ مَنْدَةَ)
79. وَالنَّسَائِيُّ⁽²⁾ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمَعُوا عَلَيْهِ تَرْكَأً ، مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ
80. وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا
81. وَذُوهُمَا فِي رُتْبَةٍ مَا جُعِلَا عَلَى الْمَسَانِيدِ ، فَيُدْعَى الْجَفَلَى⁽¹⁾
82. كَمُسْنَدِ (الطَّيَالِسِيِّ) وَ (أَحْمَدَا) وَعَعْدُهُ (لِلدَّارِمِيِّ) انْتِقَادًا⁽²⁾

(1) فِي نَسْخَةِ ب مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَةِ: ((جَمْعُ)) وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ وَبَقِيَّةِ نَسْخِ الْمَتْنِ

(2) فَصَدَّ النَّسَائِيُّ وَإِنَّمَا قَالَ : ((النَّسَائِيُّ)) ؛ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(1) فِي نَسْخَةِ أَوْ ب وَ ج مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَةِ : ((الْجَفَلَا)) ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ ، يَنْظُرُ : اللِّسَانُ (11 / 114) (جَفَل) .

83. والحُكْمُ⁽³⁾ لِلْإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوُا
84. وَأَقْبَلَهُ إِنْ أَطْلَقَهُ⁽⁴⁾ مَنْ يُعْتَمَدُ
85. وَأَسْتَشْكِلَ الْحُسْنَ مَعَ الصِّحَّةِ فِي
86. بِهِ الضَّعِيفَ ، أَوْ يَرُدُّ مَا يَخْتَلِفُ
87. وَ (لِأَبِي الْفَتْحِ) فِي الْاِقْتِرَاحِ
88. وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسُ
89. وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ
بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوُا
وَأَقْبَلَهُ إِنْ أَطْلَقَهُ⁽⁴⁾ مَنْ يُعْتَمَدُ
وَأَسْتَشْكِلَ الْحُسْنَ مَعَ الصِّحَّةِ فِي
بِهِ الضَّعِيفَ ، أَوْ يَرُدُّ مَا يَخْتَلِفُ
وَ (لِأَبِي الْفَتْحِ) فِي الْاِقْتِرَاحِ
وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسُ
وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ

القِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيفُ

90. أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ
91. فَفَاقِدُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمِ
92. سِوَاهُمَا فَتَالِثٌ ، وَهَكَذَا
93. قِسْمِ سِوَاهُمَا ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي
94. وَعَدَّهُ (البُسْتِيُّ) فِيمَا أَوْعَى
مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ ، وَإِنْ بَسَطَ بُغْيِي :
وَأَثْنَيْنِ قِسْمِ غَيْرِهِ ، وَضَمُّوْا
وَعُدَّ لِشَرْطِ غَيْرِ مَبْدُوءٍ فَذَا
قَدَمْتُهُ ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَدِي
لِتَسْعَةِ وَأَرْبَعَيْنِ نَوْعًا⁽¹⁾

الْمَرْفُوعُ

95. وَسَمِّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلنَّبِيِّ
96. وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِرْسَالِ
وَاشْتَرَطَ (الْحَطِيبُ) رَفَعَ الصَّاحِبِ
فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْنَدُ

97. وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ
98. وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا
لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهُوَ فِي هَذَا يَقْلُ
شَرْطُ بِهِ (الْحَاكِمُ) فِيهِ قَطْعًا

(2) هذا البيت ساقط من نسخة ج من متن الألفية .

(3) في ع و ف : ((الحكم)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية .

(4) في ع و ف : ((إن يطلقه)) ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ونسخ متن الألفية جميعها .

(1) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (94 / ب) .

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ

99. وَإِنْ تَصِلَ بِسَنَدٍ مَنْقُولًا فَسَمِّهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا (2)

100. سَوَاءُ الْمَوْقُوفُ وَالْمَرْفُوعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ الْمُقْطُوعُ

الْمَوْقُوفُ

101. وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ

102. وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرُ وَإِنْ تَقِفَ بِغَيْرِهِ (3) قَيْدَ تَبْرَ

الْمَقْطُوعُ

103. وَسَمِّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ وَفِعْلَهُ ، وَقَدْ رَأَى (لِلشَّافِعِيِّ)

104. تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ اصْطِلَاحُ (الْبَرْدَعِيِّ)

فُرُوعٌ

105. قَوْلُ الصَّحَابِيِّ (مِنَ السُّنَّةِ) أَوْ نَحْوِ (أَمْرِنَا) حُكْمُهُ الرَّفْعُ ، وَلَوْ

106. بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْصُرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ

107. وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى) إِنْ كَانَ مَعَ عَصْرِ النَّبِيِّ مِنْ قَبِيلِ مَا رَفَعَ

108. وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَآ، كَذَاكَ (1) لَهُ وَ(لِلْحَطِيبِ) قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ

109. مَرْفُوعًا (الْحَاكِمِ) وَ(الرَّازِيِّ) ابْنُ الْحَطِيبِ ، وَهُوَ الْقَوِيُّ

110. لَكِنْ حَدِيثُ (كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى يُقْرَعُ بِالْأُظْفَارِ) مِمَّا وَقَفَا

(2) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيء واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (97 / أ) .

(3) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية وممتها ، وفي نسخة ق : ((بتابع)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : ((بغيره)) .

(1) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و ج من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : ((كذلك)) ، ولا يستقيم الوزن معها .

111. حُكْمًا لَدَى (الْحَاكِمِ) وَ(الْحَطِيبِ) وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ ذُو تَصْوِيبٍ
112. وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
113. وَقَوْلُهُمْ (يَرْفَعُهُ) (2) (يَبْلُغُ بِهِ) رَوَايَةٌ يَنْمِيهِ رَفْعٌ فَانْتَبِهْ
114. وَإِنْ يُقَالُ (عَنْ تَابِعٍ) فَمُرْسَلٌ قُلْتُ : مِنْ السُّنَنِ عَنْهُ نَقَلُوا
115. تَصْحِيحٌ وَقَفِيهِ وَذُو احْتِمَالٍ نَحْوُ (أَمْرًا) (1) مِنْهُ (لِلْعَزَالِي)
116. وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
117. مَا قَالُ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ مَنْ أَتَى (فَالْحَاكِمِ) الرَّفْعُ لِهَذَا أَثَبَتَا
118. وَمَا رَوَاهُ عَنْ (أَبِي هُرَيْرَةَ) (مُحَمَّدٌ) وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ (2)
119. كَرَّرَ (قَالَ) بَعْدُ ، (فَالْحَطِيبِ) رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا عَجِيبٌ (3)

الْمُرْسَلُ

120. مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيِّدُهُ بِالْكَبِيرِ
121. أَوْ سَقَطُ رَأْيٍ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ
122. وَاحْتِجَّ (مَالِكٌ) كَذَا (النُّعْمَانُ) وَتَابِعُوهُمْ مَا بِهِ وَدَانُوا
123. وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النَّقَّادِ ؛ لِلجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ
124. وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَ(مُسْلِمٌ) صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ
125. لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ
126. مَنْ لَيْسَ يَرَوِي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ نَقَبَلَهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَمْ يَفْصِلِ
127. وَ(الشَّافِعِيُّ) بِالْكَبَارِ قَيِّدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
128. وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظٍ (4)

(2) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصح الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .
(1) التقدير : أمرنا بكذا من التابعي .
(2) في نسخة ب من متن الألفية : ((الكوفة)) ، وقد صحت على حاشية الصفحة .
(3) انظر : النكت الوفية (112 / أ - ب) .

129. فَإِنْ يُقَالُ : فَأَلْسِنَةُ الْمُعْتَمَدُ فَقُلْ : دَلِيلَانِ بِهِ يُعْتَصَدُ
130. وَرَسَمُوا مُنْقَطِعاً عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْتُهُ : بِالْمُرْسَلِ
131. أَمَّا الَّذِي أُرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

132. وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ : الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْ فَقَطُّ
133. وَقِيلَ : مَا لَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالَا : بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِعْمَالًا
134. وَالْمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانٍ
135. حَذَفَ النَّبِيُّ وَالصَّحَابِيُّ مَعَا وَوَقَفَ مَتْنَهُ عَلَى مَنْ تَبَعَا

الْعِنَعَةُ

136. وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعِينَ سَلِمَ مِنْ دُلْسَةٍ رَأَوِيهِ ، وَاللِّقَا عِلْمَ
137. وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا (وَمُسَلِّمًا) لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعًا
138. لَكِنْ تَعَاصُرًا ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ طَوْلُ صَحَابِيَّةٍ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
139. مَعْرِفَةَ الرَّأَوِيِّ⁽¹⁾ بِالْأَخْذِ عَنْهُ ، وَقِيلَ : كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ
140. مُنْقَطِعٌ ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ ، وَحُكْمُ (أَنَّ) حُكْمُ (عَنْ) فَالْجُلُّ
141. سَوَّوْا ، وَلِلْقَطْعِ نَحَا (الْبَرْدِيِّي) حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ

(4) قال البقاعي (117 / ب) : ((حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا - يعني : العراقي - في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل بالمرسل شرطان آخران وقد نظمتها فقلت : =

خير الأنام عجم وعرب
وشيخنا أهمله في النظم

أو كان قول واحد من صحب
أو كان فتوى جل أهل العلم

أي : أهل المذكور وهو الشرطان المذكوران)) .

(1) قال البقاعي في النكت الوافية (128 / أ - ب) : ((قوله : معرفة الراوي بالأخذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أن يكون معروفاً بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخص من الرواية ، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة ، والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة أم لا ؛ فالعبارة المساوية لما في الشرح أن يقال : معرفة الراوي بنقل عنه)) .

142. قَالَ : وَمِثْلَهُ رَأَى (ابْنُ شَيْبَةَ) كَذَا لَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
143. قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ
144. يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَمَا رَوَى بِ(قَالَ) أَوْ (عَنْ) أَوْ بِ(أَنَّ) فَسَوَا
145. وَمَا حُكِيَ عَنْ (أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ) وَقَوْلِ (يَعْقُوبِ) عَلَى ذَا نَزَلِ
146. وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ(عَنْ) فِي ذَا الزَّمَنِ إِجَارَةً وَهُوَ بِوَصْلِ مَا قَمَنَ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ ، أَوْ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ

147. وَاحْكُمُ لَوْصِلِ ثِقَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ وَقِيلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ
148. وَنَسَبِ الْأَوَّلِ لِلنُّظَّارِ أَنْ صَحَّحُوهُ ، وَقَضَى (الْبَحَارِيُّ)
149. بِوَصْلِ⁽¹⁾ « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ
150. وَقِيلَ الْأَكْثَرُ ، وَقِيلَ : الْإِحْفَظُ ثُمَّ فَمَا إِرْسَالُ عَدْلِ يَحْفَظُ
151. يَفْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاصِلِ ، أَوْ مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ ، وَرَأَوْا
152. أَنَّ الْأَصْحَحَ : الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا ، كَمَا حَكَّوْا

التَّدْلِيْسُ

153. تَدْلِيْسُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بِ(مَنْ) وَ (أَنَّ)
154. وَقَالَ : يُوْهَمُ اتِّصَالًا ، وَاحْتِلَافًا فِي أَهْلِهِ ، فَالرَّدُّ مُطْلَقًا تُقْفُ
155. وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصَحَّحَا
156. وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ ك(الاعْمَشِ) وَ ك(هَشِيمِ) بَعْدَهُ وَفَتِّشِ
157. وَدَمَّهُ (شُعْبَةُ) ذُو الرُّسُوخِ وَدُونَهُ التَّدْلِيْسُ لِلشَّيْخِ
158. أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
159. فَشَرُّهُ لِلصَّغْفِ وَاسْتِصْغَارَا وَكَ(الْحَطِيبِ) يُوْهَمُ اسْتِغْنَارًا
160. وَ (الشَّافِعِيِّ) أَثْبَتَهُ بِمَرَّةٍ قُلْتُ : وَشَرُّهَا أَخُو التَّسْوِيَةِ

(1) فِي نَسْخَةِ أَوْ ج مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَةِ : « (لَوْصِلِ) » .

الشَّاذُّ

161. وَذُو الشُّذُودِ : مَا يُخَالِفُ التِّقَّةَ فِيهِ الْمَلَأَ فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ
162. وَالْحَاكِمُ⁽¹⁾ الخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ وَلِلْخَلِيلِيِّ مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطُ
163. وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ التِّقَّةِ كَالنَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَلَا⁽²⁾ وَالْهَبَةِ
164. وَقَوْلُ مُسْلِمٍ : رَوَى الرَّهْرِيُّ تَسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
165. وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالِفْ أَنْ مَنْ يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَرْدِهِ حَسَنٌ
166. أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحَّحَ أَوْ بَعْدَ عَنْهُ فَمَّا شَذَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدَّ

الْمُنْكَرُ

167. وَالْمُنْكَرُ: الْفَرْدُ كَذَا الْبَرْدِيجِيِّ⁽¹⁾ أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
168. إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُودِ مَرَّ فَهُوَ بِمَعْنَاهُ⁽²⁾ كَذَا الشَّيْخِ ذَكَرَ
169. نَحْوَ «كُلُّوا الْبَلَحَ بِالْتَّمْرِ» الْخَبَرِ وَمَالِكٍ⁽³⁾ سَمَّى ابْنَ عَثْمَانَ: عُمَرَ

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (145 / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قول الحاكم قيدا لا بُدَّ منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلطٌ ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغاير المعلل فظاهرة أنه لا يغايره إلا من هذه الجهة ، وهي كونه لم يُطَّلَعْ على علته ، وأما الرد فهما مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدسا)) .

(2) بالقصر لضرورة الوزن .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / أ) : ((ما أطلقه البرديجي موجودٌ في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرَّد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أنَّهُ لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لا بُدَّ مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليل)) .

(2) قارن بالنكت الوفية (149 / ب) .

(3) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / ب) : ((قوله : ومالك عطفٌ على كلُّوا البلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عُمر ، وهو على حذف مضاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه

170. قُلْتُ: فَمَاذَا؟ بَلْ حَدِيثُ «نَزَعَهُ خَاتَمَهُ عِنْدَ الْحَلَا وَوَضَعَهُ»

الاعتبارُ والمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

171. الاعتبارُ سَبْرُكَ الْحَدِيثِ هَلْ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرُهُ فِيمَا حَمَلَ

172. عَنْ شَيْخِهِ ، فَإِنْ يَكُنْ شُورَكَ مِنْ مُعْتَبِرٍ (4) بِهِ ، فَتَابِعْ ، وَإِنْ

173. شُورَكَ شَيْخُهُ فَفَوْقَ فَكَذَا وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا (1) ، ثُمَّ إِذَا

174. مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ

175. مِثَالُهُ «لَوْ أَخَذُوا إِهَابًا» فَلَفْظَةُ «الدَّبَاغِ» مَا أَتَى بِهَا

176. عَنْ عَمْرٍو الـ (2) ابْنُ عُيَيْنَةَ (3) وَقَدْ تُوْبِعَ (4) عَمْرُو فِي الدَّبَاغِ فَأَعْتَصِدُ

177. ثُمَّ وَجَدْنَا «أَيُّمًا إِهَابِ» فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ

زِيَادَةُ التَّقَاتِ

178. وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ التَّقَاتِ مِنْهُمْ وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ

179. وَقِيلَ: لَا ، وَقِيلَ: لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ قَسَمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ: مَا انْفَرَدَ

قيل ما سمي قال : سمي ابن عثمان ، أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمي فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : « يعني بأن يكون أهلاً للعضد بأن يكون فيه قوة فلو

قال : أهل العضد فهو تابع لكان أوضح لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار » .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : « وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي

متابعة الراوي نفسه عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقية ، ومتى كانت المشاركة في

ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامة أو قاصرة » .

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) صُرِفَ للوزن .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : « هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحد

ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ » .

180. دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةٌ خَالَفَهُمْ فِيهِ صَرِيحًا فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ

181. أَوْ لَمْ يُخَالَفْ ، فَأَقْبَلْنَاهُ ، وَادَّعَى فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ مُجْمَعًا

182. أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ تُرْبَةُ الْأَرْضِ»⁽¹⁾ فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ

183. فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ اخْتَجَا بِذَا وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِنْ ذَا أَخِذَا

184. لَكِنَّ فِي الْإِرْسَالِ جَرْحًا فَافْتَضَى تَقْدِيمَهُ وَرَدَّ أَنْ مُقْتَضَى

185. هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ إِذْ فِيهِ وَفِي الْجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى

الْأَفْرَادُ

186. الْفَرْدُ قِسْمَانِ ، فَفَرْدٌ مُطْلَقًا وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُودِ سَبَقًا

187. وَالْفَرْدُ بِالتَّسْبِئَةِ : مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرَتْهُ

188. أَوْ عَنِ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ بَكْرِ الْإِ⁽²⁾ وَائِلِ

189. لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً الْإِ⁽³⁾ (ضَمْرُهُ) لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ⁽⁴⁾ أَهْلِ الْبَصْرَةِ

190. فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا تَجَوُّزًا ، فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوْلِيهَا

191. وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ التَّسْبِئَةُ ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ

192. لَكِنَّ إِذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالثَّقَةِ فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ

المُعَلَّلُ

193. وَسَمَّ مَا بَعِلَّةٍ مَشْمُولٌ مُعَلَّلًا ، وَلَا تُقْلُ : مَعْلُولٌ

(1) يجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الأرض) وتحريك اللام ليستقيم الوزن (وهو من ضرورات الشعر) .

(2) الأصل في (إلا) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

(3) كذلك .

(4) هكذا في النفاثس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلا)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنه خطأ مطبعي .

194. وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ اسْبَابِ⁽¹⁾ طَرَتْ فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ⁽²⁾
195. تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالتَّفَرُّدِ مَعَ قَرَائِنٍ تُضَمُّ ، يَهْتَدِي
196. جِهَبُهَا إِلَى اِطْلَاعِهِ عَلَى تَصْوِيبِ إِسْأَلٍ لِمَا قَدْ وُصِّلَ
197. أَوْ وَقَفَ مَا يُرْفَعُ ، أَوْ مَتْنٌ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهَمٌ وَاهِمٌ حَصَلَ
198. ظَنٌّ فَأَمْضَى ، أَوْ وَقَفَ⁽³⁾ فَأَحْجَمَا مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ سَلِمَا
199. وَهِيَ⁽⁴⁾ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ
200. أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٍ ، وَقَدْ لَا يَقْدَحُ⁽⁵⁾ (كَالْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ) صَرَّحُوا
201. بِوَهْمٍ (يَعْلَى بِنِ عُبَيْدٍ) : أَبَدَلَا (عَمْرًا) بـ (عَبْدِ اللَّهِ) حِينَ نَقَلَا
202. وَعَلَّاهُ الْمَتْنَ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفِيهَا فَنَقَلَهُ
203. وَصَحَّ أَنْ أَنْسَأَ يُقُولُ : (لَا أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ) حِينَ سُئِلَ⁽⁶⁾
204. وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ⁽¹⁾ بِالْإِسْأَلِ لِلْوَصْلِ⁽²⁾ إِنْ يَقْوَى عَلَى اتِّصَالِ⁽³⁾
205. وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدَحٍ فَسَقِي ، وَغَفَلَةٌ ، وَنَوْعٌ جَرَحَ⁽⁴⁾

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أثرت)) بالتاء وفي نسخة جـ : ((أثرت)) بشاءين والصواب ما أثبتناه .

(3) الأصل هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصحُّ الوزن بها ، فَسُكِّنَتِ الْفَاءُ ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي فَاءِ (فَأَحْجَمَا) فأصبحت فاءً واحدة صوتياً ، وبهذا استقام الوزن .

(4) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .

(5) في نسخة ق و س : ((لا تقدح)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية .

(6) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفائس .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (168 / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

(2) في نسخة جـ من متن الألفية : ((بالوصل)) .

(3) في نسخة بـ من متن الألفية : ((اتصالي)) .

(4) أي : ويعلونه بأي نوع كان من أنواع الجرح .

206. وَمِنْهُمْ مَنْ يُطَلِّقُ اسْمَ الْعِلَّةِ لَغَيْرِ (5) قَادِحٍ كَوْصَلِ ثِقَةٍ
207. يَقُولُ : مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي يَقُولُ : صَحَّ مَعَ شُدُودِ اخْتِذِي
208. وَالنَّسَخَ سَمَّى (التَّرْمِذِيُّ) عَلَيْهِ فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْنَحْ لَهُ

الْمُضْطَرَبُ

209. مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ : مَا قَدْ وَرَدَا مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا
210. فِي مَتْنٍ أَوْ (6) فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّضَحَ فِيهِ تَسَاوِي الْحَلْفِ ، أَمَا إِنْ رَجَحَ
211. بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَبًا وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا
212. كَالْحَطِّ لِلسُّتْرَةِ جَمُّ الْحَلْفِ وَالاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

الْمُدْرَجُ

213. الْمُدْرَجُ : الْمَلْحَقُ آخِرَ الْحَبْرِ مِنْ قَوْلٍ رَاوٍ مَا ، بِلَا فَصْلِ ظَهَرَ
214. نَحْوُ إِذَا قُلْتَ : (التَّشَهُدَ) وَصَلَ ذَلِكَ (زُهَيْرٌ) وَ (ابْنُ ثَوْبَانَ) فَصَلَ
215. قُلْتَ (1) : وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قَلْبِ كـ (أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيَلِّ لِّلْعَقَبِ)
216. وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلُّ طَرْفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفَ
217. كـ (وَأَيْلٍ) فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ أُدْرِجَ (تَمَّ جُنَّتُهُمْ) وَمَا اتَّخَذَ
218. وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ (2) فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
219. نَحْوُ (وَلَا تَنَافَسُوا) فِي مَتْنٍ (لَا تَبَاغَضُوا) فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَا
220. مِنْ (3) مَتْنٍ (لَا تَجَسَّسُوا) (4) أُدْرِجَهُ (ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) إِذْ أَخْرَجَهُ
221. وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنِ جَمَاعَةٍ وَرَدَ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
222. فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ كَمَتْنٍ (أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ) الْحَبْرِ

(5) فِي نَسْخَةِ ب مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ : ((بغير)) .

(6) بِاعْتِبَارِ هَمْزَةِ (أَوْ) هَمْزَةٌ وَصَلَتْ ضَرْوَةً ؛ لَيْسَتْ تَقِيمُ الْوِزْنَ .

(1) فِي نَسْخَةِ ب مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ : ((قِيلَ)) .

(2) فِي النَّفَائِسِ : ((الْمُسْنَدُ)) .

(3) فِي نَسْخَةِ ب وَ ج مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ : ((فِي)) .

(4) فِي النَّفَائِسِ : ((لَا تَجَسَّسُوا)) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ .

223. فَإِنَّ (عَمْرًا)⁽⁵⁾ عِنْدَ (وَاصِلٍ) فَقَطُّ بَيْنَ (شَقِيقٍ) وَ (ابْنِ مَسْعُودٍ) سَقَطُ
224. وَزَادَ⁽⁶⁾ (الاعْمَشُ)⁽⁷⁾ كَذَا (مَنْصُورٌ) وَعَمَدُ⁽⁸⁾ الإِدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

المَوْضُوعُ

225. شَرُّ الضَّعِيفِ : الحَبْرُ المَوْضُوعُ الكَذِبُ ، المَخْتَلَقُ ، المَصْنُوعُ
226. وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ عِلْمٌ ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ (1) أَمْرَهُ
227. وَأَكْثَرَ الجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ لِمُطَلَقِ الضُّعْفِ ، عَنِّي (2) : أبا الفَرَجِ
228. وَالوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرِبُوا أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لِرُؤْهِدِ نَسَبُوا
229. قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً ، فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ ، رُكُونًا لَهُمْ وَنُقِلَتْ
230. فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نُقَادَهَا فَبَيَّنُّوا بِنَقْلِهِمْ فَسَادَهَا
231. نَحْوَ أَبِي عِصْمَةَ إِذْ رَأَى الوَرَى زَعَمًا نَأَوْا عَنِ القُرْآنِ (3) ، فافْتَرَى
232. لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَبَسَمًا ابْتَكَرَ
233. كَذَا الحَدِيثُ عَنِ أَبِي اعْتَرَفَ رَاوِيهِ بِالوَضْعِ ، وَبَسَمًا اقْتَرَفَ
234. وَكُلُّ مَنْ أودَعَهُ كِتَابَهُ - كَالوَاحِدِي - مُحْطِيءٌ صَوَابُهُ
235. وَجَوَّزَ⁽⁴⁾ الوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمٌ ابْنِ كَرَامٍ ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

(5) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((عمرواً)) .

(6) قال البقاعي في النكت الوفية (175 / ب) : ((المفعول - وهو عمرو - محذوف لضيق النظم عنه ، فالتقدير : وزاده الأعمش ، فلو أنه قال : وزاده الأعمش أو منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا يضُرُّ الإتيان بأو بل ربما يكون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختلف على الأعمش في زيادة عمرو فلم يغلب على الظن حينئذ أنه زاده)) .

(7) بدرج همزة ((الأعمش)) أي جعلها همزة وصل لضرورة الوزن ، وكذلك همزة ((الإدراج)) في الشطر الثاني .

(8) في نسخة ب من متن الألفية : ((عمدأ)) .

(1) أي : ذاكره .

(2) في نسخة (ب) و (ج) من متن الألفية : ((عنا)) .

(3) بلا همزٍ ؛ لضرورة الوزن .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس : ((وجوزوا)) بالجمع .

236. وَالْوَاضِعُونَ⁽⁵⁾ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ وَضَعَا
237. كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَا فِي الْمُسْنَدِ وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يُقْصِدِ
238. نَحْوُ حَدِيثٍ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ) الْحَدِيثُ ، وَهَلَةٌ سَرَتْ
239. وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِالْأَقْرَارِ ، وَمَا نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ ، وَرَبَّمَا
240. يُعْرَفُ بِالرِّكَّةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا (الثَّبَجِيُّ) الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى
241. مَا عَرَفَ الْوَاضِعُ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ بَلَى نَرُدُّهُ ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ⁽¹⁾

المَقْلُوبُ

242. وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى : مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِ أُنْدَلَا
243. بِوَاحِدٍ نَظِيرُهُ ، كَي يَرْغَبَا فِيهِ ، لِلْأَغْرَابِ⁽²⁾ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا
244. وَمِنْهُ قَلْبُ⁽³⁾ سَنَدٍ لِمَتْنٍ نَحْوُ : امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
245. فِي مَائَةٍ لَمَّا أَتَى بَعْدَادَا فَرَدَّهَا ، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
246. وَقَلْبُ مَا لَمْ يُقْصِدِ الرَّوَاةُ نَحْوُ : (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ...)
247. حَدَّثَهُ - فِي مَجْلِسِ الْبُنَائِي - حَجَّاجٌ ، اعْنِي : ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ
248. فَظَنَّهُ - عَنِ ثَابِتٍ - جَرِيرٌ ، بَيْنَهُ حَمَّادُ الصَّرِيرِ

تَنْبِيهَاتٌ

249. وَإِنْ تَجِدَ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ : ضَعِيفٌ ، أَيْ : بِهَذَا فَاقْصِدِ
250. وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً⁽⁴⁾ عَلَى الطَّرِيقِ ، إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
251. بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ ، بَلْ يَقِفُ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ

(5) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفاثس: ((والوضعون)) .

(1) قال في فتح الباقي (1 / 282) : أي نعرض فلا نحتج به . وانظر : لسان العرب (1 / 345) ، مادة (ضرب) .

(2) بدرج الهمزة للوزن .

(3) قبل هذا في فتح المعيث : ((العمد)) وليس بشيء .

(4) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناء)) .

252. بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فِيْمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
253. وَإِنْ تُرِدْ نَقْلًا لِيَوَاهِ ، أَوْ لِمَا يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِيهِمَا (1)
254. فَاتِ بِتَمْرِيضِ كَ (يُرْوَى) وَاجْزِمِ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَ (قَالَ) فَاعْلَمْ (2)
255. وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ ، وَرَأَوْا
256. بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنِ (ابْنِ مَهْدِيٍّ) وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنْ تُقْبَلُ رُؤَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ

257. أَجْمَعَ جُمُهورُ أئِمَّةِ الأَثَرِ وَالْفُقَهَاءِ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الخَبَرِ
258. بَأَنَّ يَكُونُ ضَابِطًا مُعَدَّلًا (3) أَي: يَقْضَى ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَدَّلًا
259. يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا ، يَحْوِي (4) كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي
260. يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالَةٍ إِنْ يَرْوِي بِالمَعْنَى ، وَفِي العَدَالَةِ
261. بَأَنَّ يَكُونُ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ قَدْ بَلَغَ الحُلْمَ سَلِيمَ الفِعْلِ
262. مِنْ فِسْقٍ أَوْ (5) خَرَمٍ مُرْوَعَةٍ وَمَنْ زَكَّاهُ عَدْلَانِ ، فَعَدْلٌ مُؤْتَمِّنٌ
263. وَصَحَّحَ (1) أَكْتَفَاؤُهُمْ بِالوَاحِدِ جَرَحًا وَتَعَدُّلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
264. وَصَحَّحُوا (2) اسْتِغْنَاءً (3) ذِي الشُّهُرَةِ عَنْ تَزَكِيَةٍ ، كَ (مَالِكٍ) نَجْمِ السُّنَنِ

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفايس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((

الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير

سند)) . النكت الوفية (193 / أ) ..

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .

(3) في (النفايس) : ((معتدلاً)) .

(4) في فتح المغيث : ((ويحوي)) ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

(5) بوصل همزة ((أو)) لإقامة الوزن .

(1) في (النفايس) والفتح المغيث : ((وصححو)) .

(2) في نسخة ن : ((وصحح)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في نسخة : ((وصححو

، وانظر : النكت الوفية (198 / أ) .

265. و(لابن عبد البر) كُلُّ مَنْ عُنِيَ بِحَمَلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَّـنْ
266. فَإِنَّهُ (4) عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ) لَكِنْ حُوفَلَا
267. وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِباً ذَا الضَّبْطِ فَضَابِطٌ، أَوْ نَادِراً فَمُخْطِئِي (5)
268. وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا ذِكْرِ لَأَسْبَابٍ لَهُ ، أَنْ تَثْقَلَا (6)
269. وَلَمْ يَرَوْ قَبُولَ جَرَحِ أَهْمَا ؛ لِلخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ، وَرُبَّمَا
270. اسْتَفْسِرَ الْجَرَحُ فَلَمْ يَفْدَحْ ، كَمَا فَسَّرَهُ (شُعْبَةُ) بِالرَّكْضِ ، فَمَا
271. هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُقَاظُ الْأَثَرِ ك(شَيْخِي الصَّحِيحِ) مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
272. فَإِنْ يُقَالُ : (قَالَ بَيَانٌ مَنْ جَرَحَ) كَذَا إِذَا قَالُوا (7) : (لِمَتْنٍ لَمْ يَصِحْ)
273. وَأَهْمُوا ، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا
274. حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ كَمَنْ أَوْلُو الصَّحِيحِ خَرَجُوا لَهُ
275. فَنَفِي (البُّخَارِيِّ) احْتِجَاجاً (عِكْرَمَةَ) مَعَ (1) (ابنِ مَرْزُوقٍ) ، وَعَـيَّرَ تَرْجَمَهُ
276. وَاحْتَجَّ (مُسْلِمٌ) بِمَنْ قَدْ ضَعَّفَا نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إِذْ يَجْرَحُ مَا اكْتَفَى
277. قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ (أَبُو الْمَعَالِي) وَاحْتَارَهُ تَلْمِيْذُهُ (الْعَزَالِي)
278. و(ابنُ الحَطِيبِ) الْحَقُّ أَنْ يُحَكِّمَ بِمَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ (2) بِأَسْبَابِهِمَا
279. وَقَدَّمُوا الْجَرَحَ ، وَقِيلَ : إِنْ ظَهَرَ مِنْ عَدَلِ الْأَكْثَرِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
280. وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي بِهِ (الحَطِيبُ) وَالْفَقِيْهُ (الصَّيْرَفِيُّ)
281. وَقِيلَ : يَكْفِي ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : حَدَّثَنِي الثَّقَةُ ، بَلْ لَوْ قَالَا :

(3) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفائس ، وفي ع: ((باستغناء)) وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفائس ، وفي ع: ((فان)) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية : ((فخطي)) ، والصواب ما أثبت .

(6) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقلا)) .

(7) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .

(1) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و ج و النفائس من متن الألفية .

(2) سُكِنَ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

282. جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ
أَسَمِ ، لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَهْمَ
283. وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ
مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ
284. وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ
-عَلَى وَفَاقِ الْمَتْنِ- تَصْحِيحًا لَهُ
285. رَوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّصْرِيحِ
وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
286. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ ؟
وَهُوَ -عَلَى ثَلَاثَةٍ- مَجْعُولٌ
287. مَجْهُولٌ عَيْنٍ : مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ
وَرَدَّهُ الْاِكْتِرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسَطُ:
288. وَمَجْهُولٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
وَحُكْمُهُ : الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ ،
289. وَالثَّلَاثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ
فِي بَاطِنٍ فَقَطْ . فَقَدْ رَأَى لَهُ
290. حُجِّيَّةً -فِي الْحُكْمِ- بَعْضُ مَنْ مَنَعَ
مَا قَبْلَهُ ، مِنْهُمْ (سُلَيْمٌ) فَقَطَعَ
291. بِهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ : إِنَّ الْعَمَلَا
يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعَلَا
292. فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ
خَبْرَةً بَعْضٍ مَنْ بِهَا تَعَدَّرَتْ
293. فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ، وَبَعْضٌ يُشْهَرُ
ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا ، وَفِيهِ نَظَرٌ
294. وَاحْتَلَفُ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كَفَّرَا
قِيَلُ : يُرَدُّ مُطْلَقًا ، وَاسْتُنْكَرَا
295. وَفِيَلُ : بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبَا
نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ، وَنُسِبَا
296. (لِلشَّافِعِيِّ) ، إِذْ يَقُولُ : أَقْبَلُ
مِنْ غَيْرِ حَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
297. وَالْاِكْتِرُونَ - وَرَأَاهُ الْأَعْدَلَا -
رَدُّوَا دُعَاةَهُمْ فَقَطْ ، وَنَقَلَا
298. فِيهِ (ابْنُ حِبَّانَ) اتِّفَاقًا ، وَرَوَوْا
عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
299. وَ(لِلْحَمِيدِيِّ) وَالْإِمَامِ (أَحْمَدَا)
بِأَنَّ مَنْ لِكَذِبٍ (1) تَعَمَّدا
أَيُّ فِي الْحَدِيثِ ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ
وَإِنْ يَتَّبِ ، وَ(الصَّيْرَفِيِّ) مِثْلُهُ
301. وَأَطْلَقَ الْكِذْبَ ، وَزَادَ : أَنَّ مَنْ
ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يُقَوِّ بَعْدَ أَنْ
302. وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَ(السَّمْعَانِيِّ)
أَبُو الْمُظْفَرِ) يَرَى فِي الْجَانِي
303. بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ إِسْقَاطَ مَا
لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ

(1) فِي النِّفَاسِ : ((لِّلْكَذِبِ قَدْ)) .

304. وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ فَقَدْ تَعَارَضَا ، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ
305. لَا تُثَبِّتَنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ ، فَقَدْ كَذَّبَهُ الْآخَرُ ، وَارْدُذُ مَا جَحَدَ (2)
306. وَإِنْ يَرُدُّهُ بِـ (لَا أَذْكَرُ) أَوْ مَا يَفْتَضِي نَسْيَانَهُ ، فَقَدْ رَأَوْا
307. الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ ، وَحُكْيِ الْإِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
308. كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ نَسِيَهُ (سُهَيْلٌ) الَّذِي أَخَذَ
309. عَنْهُ ، فَكَانَ بَعْدُ عَنْ (رَبِيعَةَ) عَنِ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ يُضِيعَهُ
310. وَ(الشَّافِعِي) هَيَّ (ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ) يَرْوِي عَنِ الْحَيِّ لِحُوفِ التُّهَمِ
311. وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ (إِسْحَاقُ) وَ(الرَّازِيُّ) وَ(ابْنُ حَنْبَلٍ)
312. وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ يَحْرُمُ مِنْ مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
313. لَكِنْ (أَبُو نُعَيْمِ الْفَضْلِ) أَخَذَ وَغَيْرُهُ تَرَحُّصًا ، فَإِنْ نَبَذَ
314. - شُعْلًا بِهِ - الْكَسْبُ أَجْزُ إِرْفَاقًا ، أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ (أَبُو إِسْحَاقَ)
315. وَرَدُّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ كَالنُّوْمِ وَالْأَدَا كَلًا مِنْ أَصْلٍ ،
316. أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ ، أَوْ قَدْ (1) وَصِفَا بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً ، أَوْ عُرْفَا
317. بِكَثْرَةِ السُّهُوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إِنْ
318. بَيَّنَّ (2) لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعَ ، سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعَ
319. كَذَا (الْحَمِيدِيُّ) مَعَ (ابْنِ حَنْبَلٍ) وَ(ابْنِ الْمُبَارَكِ) رَأَوْا فِي الْعَمَلِ
320. قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، نَعَمْ إِذَا كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ ذَا
321. وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
322. لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
323. لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا ، وَفِي الضَّبْطِ بَأَنَّ يَثْبُتَ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمِّنٍ

(2) هذا البيت سقط من نسخة ج من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على مقابله على أصله المتسخ منه

، والله أعلم .

(1) في النفايس : ((بلا قد)) .

(2) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية (233 / أ) .

324. وَأَنَّهُ يَرْوِي مِنْ أَصْلِ وَافِقًا لِأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا
325. لِنَحْوِ ذَاكَ (الْبَيْهَقِيُّ) ، فَلَقَدْ آَلَ السَّمَاعُ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

326. وَالْجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ (إِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ) (1) إِذْ رَتَّبَهُ
327. وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا ، وَزِدْتُ
328. فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ : مَا كَرَّرْتَهُ
329. ثُمَّ يَلِيهِ (ثِقَّةٌ) أَوْ (2) (ثَبَّتٌ) أَوْ
330. الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطًا لِعَدْلِ وَيَلِي (4)
331. بِذَاكَ (مَأْمُونًا) (خِيَارًا) وَتَلَا
332. الصِّدْقِ مَا هُوَ كَذَا (6) شَيْخٌ وَسَطٌ
333. وَ(صَالِحُ الْحَدِيثِ) أَوْ (مُقَارِبُهُ)
334. صَوْبِلِحُ صَدُوقٌ أَنْ (1) شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو بِأَنْ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) عَرَاهُ (2)

- (1) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أُبْقِيَ التنوين فمع وصل همزة (إذ) ليستقيم الوزن .
(2) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن .
(3) في النفاثس : ((متفق)) ، والأولى ما أثبت .
(4) في نسخة ج من متن الألفية: ((وتلي)) ، وكذا في نسخة ق و س من شرح الألفية .
(5) بعد هذا في (النفاثس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، ولم ترد قي شيء من النسخ الخطية .
(6) في نسخة أ و ب و ج : ((ما هو وكذا)) ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفاثس وفتح المغيث :
((كذا)) بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في
(هو)) لضرورة الوزن .

- (1) بدرج همزة ((إن)) ؛ لضرورة الوزن .
(2) في لفظة (الله) و (عراه) زيادة ساكن بعد وتد مجموع - (وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف ساكن الوجد المجموع وتسكين ما قبله) - وهذا إنما يجوز في مجزوء البسيط والكامل ، وقد أجزاه الحافظ - رحمه الله - هنا على تشبيهه الرجز بهما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر :
النكت الوفية 235 / أ .

335. وَ (ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ: مَنْ أَقُولُ: (لَا) بِأَسَ بِهِ) فَتَقَّةٌ وَنُقْلًا
336. أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ: أَثَقَّةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ
337. كَانَ (صَدُوقًا) (حَيْرًا) (مَأْمُونًا) الثَّقَّةُ (الثَّوْرِيُّ) لَوْ تَعُونَا
338. وَرَبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَسَمَّ ضُعْفًا بِ(صَالِحِ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسِمُ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ

339. وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ: (كَذَّابٌ) (يَضَعُ) يَكْذِبُ وَضَاعٌ وَدَجَّالٌ وَضَعُ
340. وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ وَ(سَاقِطٌ) وَ(هَالِكٌ) فَاجْتَنِبِ
341. وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ (3) فِيهِ نَظَرٌ وَ(سَاكِنٌ عَنَّهُ) (بِهِ لَا يُعْتَبَرُ)
342. وَ(لَيْسَ بِالثَّقَّةِ) ثُمَّ (رُدًّا) حَدِيثُهُ) كَذَا (ضَعِيفٌ جَدًّا)
343. (وَإِهْ بَمَرَّةٍ) وَ(هُمْ قَدْ طَرَحُوا) حَدِيثُهُ) وَ(أَرَمَ بِهِ مُطْرَحٌ)
344. (لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا يُسَاوِي شَيْئًا) ثُمَّ (ضَعِيفٌ) وَكَذَا إِنْ جِيئَا
345. بِمَنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبِهِ (وَإِهْ) وَ(ضَعْفُوهُ) (لَا يُخْتَجُّ بِهِ)
346. وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) (ضَعْفٌ) وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنْكَرُ (1) وَتَعْرِفُ
347. (لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ) بِحِجَّةٍ بَعْمَدَةٍ بِالْمَرَضِيِّ
348. لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ خُلْفٌ طَعُنُوا فِيهِ كَذَا (سَيِّئٌ حَفِظٌ لَيْنٌ)
349. (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ بَعْدِ شَيْئًا بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرَ (2)

مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ؟

(3) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

(1) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابع الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تنكر)، وفي هذا ثقل .

(2) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ ذَكَرَ)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور ب ((مِنْ)) و مضاف إلى ((شيئاً)) ولفظه محكي ، والجر في محله ، و ((اعتبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية 240 / أ .

350. وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا
فِي كُفْرِهِ كَذَا صَبِيٍّ حَمَلًا
351. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ وَمَنَعَ
قَوْمٌ هُنَا وَرُدَّ (كَالسَّبْطَيْنِ) مَعَ
352. إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصَّبِيَّانِ ثُمَّ
قَبُولُهُمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلْمِ
353. وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعِشْرِينَ
عِنْدَ (الرُّبَيْرِيِّ) أَحَبُّ حِينَ
354. وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ (أَهْلُ الْكُوفَةِ)
وَالْعَشْرُ فِي (الْبَصْرَةِ) كَالْمَأْوُفَةِ
355. وَفِي الثَّلَاثِينَ (لَأَهْلِ الشَّامِ)
وَيَنْبَغِي تَقْيِينُهُ بِالْفَهْمِ
356. فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ ، وَالسَّمَاعُ
حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نِزَاعٌ
357. فَالْخَمْسُ (3) لِلْجُمُهورِ ثُمَّ الْحِجَّةُ
قِصَّةُ (مَحْمُودٍ) وَعَقْلُ الْمَجَّةِ
358. وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ
وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
359. بَلِ الصَّوَابُ فَهَمُّهُ الْحِطَابَا
مِمْزَاً وَرُدُّهُ الْجُمُوعَا
360. وَقِيلَ: (لِابْنِ حَنْبَلٍ) فَرَجُلٌ
قَالَ : لِحَمْسِ عَشْرَةَ التَّحْمَلُ
361. يَجُوزُ لَا فِي دُونِهَا ، فَعَلَّطَهُ
قَالَ : إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
362. وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَنْ لَا فَحَضَرَ
363. قَالَ : بِهِ الْحَمَالُ وَابْنُ الْمُفْرِي
سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذُكْرِ
- أَقْسَامُ التَّحْمَلِ ، وَأَوْلَاهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ
364. أَعْلَى وَجُوهِ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
وَهِيَ ثَمَانٍ : لَفْظُ شَيْخٍ فَاغْلَمَ
365. كِتَابًا أَوْ (1) حِفْظًا وَقُلْ: (حَدَّثْنَا)
(سَمِعْتُ) ، أَوْ (أَخْبَرْنَا) ، (أَنْبَأْنَا)
366. وَقَدَّمَ (الْحَطِيبُ) أَنْ يَقُولَا :
(سَمِعْتُ) إِذْ لَا يَقْبَلُ (2) التَّأْوِيلَا
367. وَبَعْدَهَا (حَدَّثْنَا) ، (حَدَّثَنِي)
وَيَعْدَ ذَا (أَخْبَرْنَا) ، (أَخْبَرَنِي)
368. وَهُوَ كَثِيرٌ وَ (يَزِيدُ) اسْتَعْمَلَهُ
وَعَايِرٌ وَاحِدٌ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
369. مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ ، وَبَعْدَهُ تَلَا:
(أَنْبَأْنَا) ، (نَبَّأْنَا) وَقَلَّأَا

(3) فِي نَسْخَةِ ب مِنْ مِثْنِ الْأَلْفِيَةِ : ((وَالْخَمْسُ)) .

(1) بِوَصْلِ هَمْزَةٍ ((أَوْ)) لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(2) فِي نَسْخَةِ ج مِنْ مِثْنِ الْأَلْفِيَةِ : ((تَقْبَلُ)) .

370. وَقَوْلُهُ : (قَالَ لَنَا) وَتَحْوُّهَا كَقَوْلِهِ : (حَدَّثَنَا) لَكِنَّهَا
371. الْغَالِبُ اسْتَعْمَلَهَا (3) مُدَاكِرَةً وَدُوْهَا (قَالَ) بِإِلَّا مُجَارَرَةً (4)
372. وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللَّقِي لَا سِيَّمَا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمَضِي
373. أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بَغَيْرِ (1) مَا سَمِعَ مِنْهُ (كَحَجَّاجٍ) وَلَكِنْ (2) يَمْتَنِعُ
374. عُمُومُهُ عِنْدَ الْحَطِيبِ وَقُصِرَ ذَاكَ عَلَى الَّذِي بَدَأَ الْوَصْفِ اشْتُهُرَ

الثَّانِي : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

375. ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا مُعْظَمُهُمْ عَرَضًا سَوَا (3) قَرَأَتَهَا
376. مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ (4) سَمِعَتَا وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْنَا
377. أَوْلَا ، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمَسِّكُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ ثِقَّةٌ مُمَسِّكُهُ
378. قُلْتُ : كَذَا إِنْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ (5) مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعَ
379. وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا ، وَرَدُّوا نَقَلَ الْخِلَافِ ، وَبِهِ مَا اعْتَدُوا
380. وَالْخُلْفُ فِيهَا هَلْ تُسَاوِي (6) الْأَوْلَا أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ ؟ فَانْقِلَا
381. عَنِ (مَالِكٍ) وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ (كُوفَةِ) وَ(الْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ)

(3) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .
(4) في ف و ع والنفائس وفتح المغيث : ((مجارره)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص 364 ، وقد نصَّ عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((براءين)) .

(1) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .
(2) في نسخة (جـ) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .
(3) في النفائس ، وفتح المغيث : ((سَوَا)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية .
وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان 14 / 413 (سوا) .
(4) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(5) حَقُّ (يحفظه) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركات اللفظة ؛ لضرورة الوزن .
(6) في نسخة جـ من متن الألفية : ((يساوي)) .

382. مَعَ (الْبُخَارِي) هُمَا سَيَّانٍ وَ (ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ) مَعَ (التُّعْمَانِ)
383. قَدْ رَجَّحَا (1) الْعَرَضَ وَعَكَّسَهُ أَصَحُّ وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) نَحْوُهُ جَنَحُ
384. وَجَوَّدُوا فِيهِ قَرَأَتْ أَوْ قُرِئَتْ مَعَ وَ (أَنَا أَسْمَعُ) ثُمَّ عَبَّرَ
385. بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا (قِرَاءَةً عَلَيْهِ) حَتَّى مُنْشِدَا
386. (أَنْشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ) لَا (سَمِعْتُ) لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
387. وَمُطَلَّقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ مَنَعَهُ (أَحْمَدُ) ذُو الْمِقْدَارِ
388. (وَالتَّسَيُّ) وَ (التَّمِيمِيُّ) يَحْيَى وَ (ابْنُ الْمُبَارَكِ) الْحَمِيدُ سَعِيَا
389. وَذَهَبَ (الزُّهْرِيُّ) وَ (الْقَطَّانُ) وَ (مَالِكُ) وَبَعْدَهُ (سُفْيَانُ)
390. وَمُعْظَمُ (الْكُوفَةِ) وَ (الْحِجَازِ) مَعَ (الْبُخَارِيِّ) إِلَى الْجَوَازِ
391. وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ مَعَ (ابْنِ وَهْبٍ) وَ (الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ)
392. وَ (مُسْلِمٌ) وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرْنَا لِلْفَرْقِ
393. وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ (لِلتَّسَيِّ) مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ
394. وَالْأَكْثَرِينَ وَهُوَ (2) الَّذِي اشْتَهَرَ مُصْطَلِحًا لِأَهْلِهِ أَهْلِ الْأَثَرِ
395. وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بَدَأَ أَعَادَا قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا
396. فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلًا : (أَخْبَرَكَ) إِذْ كَانَ قَالَ أَوْلًا : (حَدَّثَكَ)
397. قُلْتُ وَذَا رَأَيْ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ شَطَطُ

تَفْرِيعَاتُ

398. وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عَرَضَا

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحيها ، وفي نسخة ن و س و ه و ع وف

من شروح الألفية : ((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

(2) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن .

399. فَبَعْضُ نَظَائِرِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ (2) يَقْبَلُهُ
400. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ (2) السَّمَاعُ رَدُّ
401. وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ يَقِرَّ لَفْظاً ، فَرَأَهُ الْمُعْظَمُ
402. وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِياً ، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُ أَوْلِي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعَ
403. بِهِ (أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي) ثُمَّ (أَبُو إِسْحَاقِ (3) الشَّيْرَازِي)
404. كَذَا (أَبُو نَصْرِ) وَقَالَ : يُعْمَلُ بِهِ وَالْفِظَاظُ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ
405. وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهَدَا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ
406. حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا
407. وَالْعَرَضِ (4) إِنْ تَسْمَعُ فَقُلْ أَخْبَرْنَا أَوْ قَارِئاً (أَخْبَرَنِي) وَاسْتَحْسَنَا
408. وَخَوُّهُ عَنِ (ابْنِ وَهَبٍ) رُويَا وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رَضِيَا
409. وَالشُّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَانَ وَحَدَهُ أَوْ مَعَ (1) سِوَاهُ ؟ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
410. مُحْتَمَلٌ لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ الْجُمُعَ فِيمَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ
411. فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةَ قَدْ اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ
412. وَقَالَ (أَحْمَدُ) : اتَّبِعْ لَفْظاً وَرَدَّ لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعُدْ (2)

(2) فِي نَسْخَةِ (أ) مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَةِ : ((الْحَقِيقِينَ)) .

(2) فِي النَّفَائِسِ : ((فَذَاكَ)) .

(3) بِالصَّرْفِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(4) قَالَ الْبِقَاعِيُّ 248 / ب : ((وَالْعَرَضِ - بِالْجُرْ - عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : اللَّفْظِ ، وَالْمَقُولُ مَحْذُوفٌ ، أَي :

وَاخْتَارَ فِي الْعَرَضِ هَذَا التَّفْصِيلَ وَهُوَ أَنْكَ : إِنْ تَسْمَعُ بِقِرَاءَةِ غَيْرِكَ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ عَلَى أَنَّهُ

مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ بِتَقْدِيرِ رَابِطٍ ، أَي : إِنْ تَسْمَعُ فِيهِ ، أَي : إِنْ تَكُنْ سَامِعًا فَقُلْ : أَخْبَرْنَا ، أَوْ

تَكُنْ قَارِئًا فَقُلْ : أَخْبَرَنِي)) . وَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ ، وَفِي النَّفَائِسِ ، وَفَتْحِ الْمَغِيثِ بِالنَّصْبِ .

(1) بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ .

(2) أَصْلُهَا : تَتَعَدَّى ، فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأُولَى تَخْفِيفًا ، وَوَلَامُ الْفِعْلِ لِلْجُزْمِ بِالنَّهْيِ ، وَالْمُرَادُ : لَا تَتَجَاوَزُ لَفْظَهُ

وَيَبْدُلُهُ بغيرِهِ . انظُرْ : النُّكْتَةُ الْوُفِيَّةُ 249 / ب ، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ 46 / 2 .

413. وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِيمَا صُنِّفَا - الشَّيْخُ - لَكِنُّ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا
414. بَأَنَّهُ سَوَىٰ فَفِيهِ مَا جَرَى فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى ، وَمَعَ ذَا فَيَرَى
415. بَأَنَّ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الكُتُبِ
416. وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ مِنْ نَاسِخٍ ، فَقَالَ بِامْتِنَاعِ
417. (الإِسْفَرَايِينِي) مَعَ (الحُرَيْبِي) وَ(ابْنِ عَدِيٍّ) وَعَنْ (الصَّبْغِيِّ)⁽³⁾
418. لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا ، قُلِ حَضَرْتُ وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الحَنْظَلِيُّ
419. وَ(ابْنُ المُبَارِكِ) كِلَاهُمَا كَتَبَ وَجَوَّزَ (الحَمَّالُ) وَالشَّيْخُ ذَهَبَ
420. بَأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصِّلَا فَحَيْثُ فَهَمَّ صَحَّ ، أَوْلَا بَطْلَا
421. كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطْنِيِّ حَيْثُ عَدَّ إِمْلَاءَ (إِسْمَاعِيلَ) عَدًّا وَسَرَدَ
422. وَذَٰكَ يَجْرِي فِي الكَلَامِ أَوْ إِذَا هَيِّنَمَ حَتَّى خَفِيَ البَعْضُ ، كَذَا
423. إِنْ بَعْدَ السَّمَاعِ ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ فِي الظَّاهِرِ الكَلِمَتَانِ أَوْ أَقْلُ
424. وَيَتَّبِعِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ مَعَ إِسْمَاعِيهِ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ يَقَعُ⁽³⁾
425. قَالَ : ابْنُ عَتَابٍ وَلَا غِنَى⁽⁴⁾ عَنْ إِجَازَةِ مَعَ السَّمَاعِ تُقَرَّنُ⁽³⁾
426. وَسُئِلَ (ابْنُ حَنْبَلٍ) إِنْ حَرَفَا أَدْغَمَهُ فَقَالَ : أَرَجُو يُعْفَى
427. لَكِنُّ (أَبُو نُعَيْمِ الفُضْلِ) مَنَعَ فِي الحَرْفِ تَسْتَفْهِمُهُ⁽⁴⁾ فَلَا يَسَعُ
428. إِلَّا بَأَنَّ يَرْوِي تِلْكَ الشَّارِدَةَ عَنْ مُفْهِمٍ ، وَ⁽⁵⁾ نَحْوَهُ عَنْ (زَائِدَةَ)

(3) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الضبعي)) بالصاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية : ((الصبغي)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي كذا في الانساب للسمعاني 3 / 531 .

(3) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفاثس : ((أن وقع)) ، وفي النفاثس : ((إن وقع)) .

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((غناء)) .

(3) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((تقترن)) ، وفي النفاثس : ((يُقترن)) .

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .

(5) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .

429. وَخَلْفُ بْنُ سَالِمٍ) قَدْ قَالَ : نَا إِذْ فَاتَهُ حَدَّثَ (6) مِنْ حَدَّثَنَا
430. مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُفْيَانُ أَكْتَفَى بِالْفِظِ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُؤَلِّيِ افْتَقَى
431. كَذَاكَ (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَفْتَى : إِسْتَفَهُمُ الَّذِي يَلِيكَ ، حَتَّى
432. رَوُوا عَنِ (الْأَعْمَشِ) : كُنَّا نَقْعُدُ (لِلنَّخَعِيِّ) فَرَبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
433. الْبَعْضُ - لَا يَسْمَعُهُ - فَيَسْأَلُ الْبَعْضَ عَنْهُ ، ثُمَّ كُلُّهُ يَنْقُلُ
434. وَكُلُّهُ ذَا تَسَاهُلٍ ، وَقَوُّهُمْ : يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ نَمُّهُ ، فَهُمْ
435. عَنَّا إِذَا أَوَّلَ (1) شَيْءٍ سُئِلَ عَرَفَهُ ، وَمَا عَنَّا تَسَاهُلًا
436. وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ - عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ او (2) ذِي خُبْرٍ
437. صَحَّ ، وَعَنْ شُعْبَةَ لَا تَرَوِ لَنَا إِنَّ (3) بِإِلَّاءَ ، وَحَدِيثُ أَمَّنَا
438. وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ (4) الشَّيْخُ أَنْ يَرَوِي مَا قَدْ سَمِعَهُ
439. كَذَلِكَ التَّخْصِيسُ أَوْ رَجَعْتُ مَا لَمْ يَقُلْ : أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَّكَتُ

الثَّالِثُ : الْإِجَازَةُ

440. ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا وَنُوعَاتٌ لِتَسْعَةِ أَنْوَاعَا
441. أَرْفَعُهُمَا بِحَيْثُ لَا مَنَاولَهُ تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ
442. وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتَّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَا ، وَذَهَبَ (الْبَاجِي) إِلَى
443. نَفِي الْخِلَافِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ غَلَطٌ قَالَ : وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ

(6) فِي ف و ع : ((حَدِيث)) .

(1) انظر : النكت الوفية 253 / ب .

(2) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(3) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي . انظر : النكت الوفية 253 / ب .

(4) قال البقاعي : ((أَنْ يَمْنَعَهُ)) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ((يَضُرُّ)) ، و ((الشَّيْخُ)) فَاعِلٌ ((يَمْنَعُ))

، و ((أَنْ يَرَوِي)) مَفْعُولُهُ . النكت الوفية 253 / ب .

444. وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ (5) لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي (6)
445. مَذْهَبِهِ (القَاضِي حُسَيْنٌ⁽¹⁾) مَنَعَا وَصَاحِبُ (الْحَاوِي) بِهِ قَدْ قَطَعَا
446. قَالَا كَشْعَبَةٌ (2) وَلَوْ جَارَتْ إِذْنُ لَبَطَلَتْ رِخْلَةً طُلَّابِ السُّنَنِ
447. وَعَنْ (أَبِي الشَّيْخِ) مَعَ (الْحُرَيْبِيِّ) إِبْطَالُهَا كَذَلِكَ (لِلسَّجَرِيِّ)
448. لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقْرَأَ عَمَلُهُمْ ، وَالْأَكْثَرُونَ طَرًّا
449. قَالُوا بِهِ ، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهَا ، وَقِيلَ : لَا كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ
450. وَالثَّانِ (3) : أَنَّ يُعَيَّنَ الْمُجَازَ لَهُ دُونَ الْمُجَازِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
451. جَمُّهُمُورُهُمْ رَوَايَةً وَعَمَلًا وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
452. وَالثَّلَاثُ : التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ لَهُ ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ
453. مُطْلَقًا (الْحَطِيبُ) (وَابْنُ مَنَدَةَ) ثُمَّ (أَبُو الْعَلَاءِ) أَيْضًا بَعْدَهُ
454. وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ (الطَّبْرِيِّ) وَالشَّيْخُ لِلإِبْطَالِ مَالَ فَاخْذِرَ (4)

(5) بتخفيف ((أَنْ)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

(1) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفائس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكر فهو منون ، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخة ((الحسين منعا)) محمول لاجتماع الخين فيه والطي ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية 254 / أ .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

(3) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

(4) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((فاحذري)) .

455. وَمَا يَعْمُ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ (1) كَالْعَلَمَا (2) يَوْمَئِذٍ بِالتَّغْرِ (3)
456. فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ قُلْتُ (عِيَاضُ) قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ
457. فِي ذَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى إِجَازَةً لِكُونِهِ مُنْحَصِرًا
458. وَالرَّابِعُ: الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهُ أَوْ مَا أُجِيزَ كَأَجَزْتُ أَزْفَلَهُ
459. بَعْضَ سَمَاعَاتِي، كَذَا إِنْ سَمِيَ كِتَابًا أَوْ (4) شَخْصًا وَقَدْ تَسَمَّى
460. بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ لَمَّا يَتَّضِحُ مُرَادُهُ (5) مِنْ ذَاكَ فَهَوَ لَا يَصِحُّ
461. أَمَّا الْمَسْمُونُ مَعَ الْبَيَانِ (6) فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ
462. وَتَنْبَغِي (7) الصِّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ (8) مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفُّحِ لَهُمْ
463. وَالْحَامِسُ: التَّعْلِيْقُ فِي الْإِجَازَةِ بِمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي أُجَازَهُ
464. أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّنًا، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ جَهْلًا، وَأَجَازَ الْكُلًّا
465. مَعًا (أَبُو يَعْلَى) الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ مَعَ (ابْنِ عُمَرُوسٍ) وَقَالَا: يَنْجَلِي
466. الْجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا، وَالظَّاهِرُ بَطْلَانُهَا أَفْتَى بِذَلِكَ (5) (طَاهِرُ)
467. قُلْتُ: وَجَدْتُ (ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ) أَجَازَ كَالثَّانِيَةَ الْمُبْهَمَةَ
468. وَإِنْ يَقُلُ: مَنْ شَاءَ يَرَوِي قَرِيبًا وَنَحْوَهُ (الْأَزْدِيُّ) مُجِيزًا كَتَبَا
469. أَمَّا: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرَدُّ فَلَا ظَهْرَ الْأَفْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمِدْ

(1) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((حصري)) والصحيح ما أثبت .

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري)) والصحيح ما أثبت .

(4) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفائس) : ((مراده)) وهو خطأ .

(6) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((البياني)) وهو خطأ .

(7) في نسخة ن و ق و س : ((وينبغي)) .

(8) قال البقاعي في نكتة الوفية 256 / أ : أي : جَمَعَهُمْ ، يقال : جَمَلَ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعَهُ ، والحساب أي :

رَدَّهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وينظر: لسان العرب 11 / 27 مادة (جمل).

(5) كذا في النسخ كلها ، وفي النفائس : ((بذاك أفتى ...)) ، ويصح الوزن به .

470. وَالسَّادِسُ : الإِذْنُ لِمَعْدُومِ تَبَعٍ كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ (6) مَعِ
471. أَوْلَادِهِ وَنَسَلِهِ وَعَقْبِهِ حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ
472. وَهُوَ أَوْهَى ، وَأَجَازَ الْأَوْلَادَ (ابْنُ أَبِي دَاوُدَ) وَهُوَ مُثَلًّا
473. بِالْوَقْفِ ، لَكِنْ (أَبَا الطَّيِّبِ) رَدَّ كِلَيْهِمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
474. كَذَا أَبُو نَصْرِ . وَجَازَ مُطْلَقًا عِنْدَ الْخَطِيبِ وَبِهِ قَدْ سُبِقَا
475. مِنْ (7) ابْنِ عُمَرُوسٍ (4) مَعَ الْفَرَاءِ وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
476. فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ (8) مَنْ تَبَعَا أَبَا حَنِيفَةَ (2) وَمَالِكًا مَعَا
477. وَالسَّابِعُ : الإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ لِلأَخْذِ عَنْهُ كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ
478. غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَذَا الْأَخِيرُ رَأَى (أَبُو الطَّيِّبِ) وَالْجَمُّهُورُ
479. وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلًا ، بَلَى (3) بِحَضْرَةِ (الْمِزِّيِّ) تَتْرًا فِعْلًا
480. وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا نَقْلًا وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى (4) فِعْلًا
481. وَ(لِلْخَطِيبِ) لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ

(6) بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .

(7) بكسر النون لالتقاء الساكنين .

(4) عُمَرُوسُ : ضبطه السمعاني في الأنساب 4 / 210 - بفتح العين ، ومثله في فتح المغيث 2 / 81 وفتح الباقي 2 / 70 ، وضبطه الفيروزآبادي بضمها ، ثمَّ قَالَ : وفتح من لحن المُحَدِّثِينَ . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس 16 / 281 ، وراجع ترجمة ابن عمروس في سير أعلام النبلاء 18 / 73 .

(8) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضاً.

(2) في فتح المغيث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلاً عن عدم وجود الضرورة أصلاً .

(3) في (ب) : ((بلا)) وهو خطأ.

(4) في (ب) : ((أولاً)) وهو خطأ.

482. مَعَ أَبُوئِهِ فَأَجَازَ ، وَلَعَلَّ مَا اصْفَحَ الْأَسْمَاءَ (5) فِيهَا إِذْ فَعَلَ
483. وَيُنْبَغِي الْبِنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرَ (6)
484. وَالثَّامِنُ : الْإِذْنَ بِمَا سَيَحْمِلُهُ الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا نُبْطِلُهُ
485. وَبَعْضُ عَصْرِي (7) عِيَاضٍ بَدَلَهُ وَ(ابْنُ مُغِيثٍ) لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
486. وَإِنْ يَثْقُلُ : أَجْزَتْهُ مَا صَحَّ لَهُ أَوْ سَيَصِحُّ ، فَصَحِيحٌ عَمَلُهُ
487. (الِدَّارْفُطْنِيُّ) وَسِوَاهُ أَوْحَدَفَ يَصِحُّ جَازَ الْكُلُّ حَيْثُمَا عَرَفَ
488. وَالتَّاسِعُ : الْإِذْنَ بِمَا أُجِيزَا لِشَيْخِهِ ، فَقِيلَ : لَنْ يَجُوزَا
489. وَرَدُّ ، وَالصَّحِيحُ : الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ قَدْ جَوَّزَهُ التُّقَادُ
490. أَبُو نَعِيمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ وَالِدَّارْفُطْنِيُّ وَنَصَرُ بَعْدَهُ
491. وَالِي ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالَى بِخَمْسٍ (1) يُعْتَمَدُ
492. وَيُنْبَغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ فحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ
493. بِلَفْظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُخْطَ (2) مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطُّ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

494. أَجْزَتْهُ (ابْنُ فَارِسٍ) قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ أَجْزَتْ لَهُ

(5) فِي ف و ع : ((الاسماء)) ، وما أثبت هو الصحيح وزناً .

(6) قال البقاعي : أي : أنه يُعلم ، أي : يُعامل مُعاملة المعلوم. النكت الوفية 258 / ب.

(7) فِي نسخة (ب) من متن الألفية : ((عصرتي)) .

(1) فِي نسخة ن والمطبوع : ((لخمس)) ، والمثبت من بقية النسخ الخطية ، والنفايس ، وفتح المغيث .

(2) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : تخطية ، أي : لم يتعد ولم يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) .

النكت الوفية 259 / ب ، وانظر : شرح السيوطي للألفية 258 .

495. وَإِنَّمَا تَسْتَحْسِنُ الْإِجَارَةَ مِنْ عَالِمٍ بِهِ (3)، وَمَنْ أَجَارَهُ
496. طَالِبِ عِلْمٍ (وَالْوَلِيدُ) ذَا ذَكَرَ عَنْ (مَالِكٍ) شَرْطاً وَعَنْ (أَبِي عُمَرَ)
497. أَنَّ الصَّحِيحَ أَهَّأَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِمَاهِرٍ وَمَا لَا يُشْكِلُ
498. وَاللَّفْظُ إِنْ تُجْزَى بِكُتْبٍ أَحْسَنُ أَوْ دُونَ لَفْظٍ (4) فَانُوا وَهُوَ أَدْوَنُ

الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ

499. ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ (9) إِمَّا تَقْتَرِنُ بِالِإِذْنِ أَوْ لَا ، فَالَّتِي فِيهَا إِذْنٌ
500. أَعْلَى الْإِجَارَاتِ ، وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مَلِكًا فِإِعَارَةً كَذَا
501. أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ
502. وَالشَّيْخُ دُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ (10) ثُمَّ يُنَاوِلُ (3) الْكِتَابَ مُحْضَرَهُ
503. يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي (4) فَارُوهُ وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ (مَالِكٍ) وَنَحْوِهِ
504. بِأَهْمَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا وَقَدْ أَبِي الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا
505. إِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ وَالشَّافِعِيُّ وَ أَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
506. وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا بِأَهْمَا أَنْقَصُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَّوْا
507. إِجْمَاعُهُمْ بِأَهْمَا صَحِيحُهُ مُعْتَمَدًا ، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوْحَهُ
508. أَمَّا إِذَا نَاوَلَ وَ اسْتَرَدَّ فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَدَى
509. مِنْ نُسخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَهُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ هَا مَرْوِيَهُ

(3) في (أ) والنفايس : ((بها)) والمثبت من بقية النسخ الخطية وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف . 87 / 2

(4) بعد هذا في مطبوعي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يختل معها الوزن .

(9) في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .

(2) و (3) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفًا على يحضر في البيت السابق .

(4) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .

510. عَلَى الذِّي عُيِّنَ فِي الْإِجَازَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَازَهُ
511. أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدَمًا (5) أَمَا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا
512. أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ (1) مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ
513. صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانًا وَإِنْ يُقَالُ : أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا
514. ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ (2) التَّبَيُّنُ حَسَنٌ
515. وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُتَاوَلَةِ قِيلَ : تَصَحُّ (3) وَالْأَصَحُّ بِأُطْلَهُ

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُتَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ ؟

516. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُؤْوِلًا (فَمَالِكٌ) وَ(ابْنُ شَهَابٍ) جَعَلَا
517. إِطْلَاقَهُ (حَدَّثْنَا) وَ(أَخْبَرَا) يَسُوعٌ وَهُوَ لِأَيُّ مَن يَرَى
518. الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ (4) فِي مُطَلَقِ الْإِجَازَةِ
519. وَ(الْمَرْزُبَانِي) وَ(أَبُو نُعَيْمٍ) أَخْبَرَ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
520. تَفْيِيدُهُ بِمَا يُبَيِّنُ الْوَاقِعَا إِجَازَةً تَنَاوَلَا هُمَا مَعَا
521. أَذْنِ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاوَلَنِي
522. وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ إِطْلَاقَهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ
523. وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظِ مُوهِمٍ (شَافَهِي) (كَتَبَ لِي) فَمَا سَلِمَ
524. وَقَدْ أَتَى بِ(خَبَّرَ) الْأَوْرَاعِي فِيهَا وَلَمْ يَخْلُ مِنْ التَّرَاعِ
525. وَلَفْظُ «أَنَّ» اخْتَارَهُ (الْحَطَّابِي) وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ
526. وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ (أَنْبَأْنَا) كَصَاحِبِ الْوَجَازَةِ

(5) انظر : النكت الوفية 265 / أ .

(1) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و(فتح المغيث) : ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

(3) في نسخة (أ) و (ج) من متن الألفية : ((يصح)) .

(4) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

527. وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيمَا شَافَهُهُ بِالِاذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
528. وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا (أَنْبَاءً) إِجَازَةً فَصَرَحًا
529. وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَنْ إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
530. سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يَشْكُ وَحَرْفُ (عَنْ) بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرِكُ
531. وَفِي الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي : فَجَعَلَهُ حَيْرِيَّتُهُمْ (1) لِلْعَرْضِ وَالْمَنَاوَلَةِ

الخامس : المكاتبة

532. ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِحَطِّ الشَّيْخِ أَوْ بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبٍ وَلَوْ
533. لِحَاضِرٍ فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا
534. صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَالَ بِهِ (أَيُّوبُ) مَعَ (2) (مَنْصُورِ)
535. وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانِ (3) قَدْ أَجَازَهُ وَعَدَّهُ أَفْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ
536. وَبَعْضُهُمْ صِحَّةَ ذَلِكَ مَنَعَا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا
537. وَيَكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهُ خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهُ
538. قَوْمٌ لِلِاشْتِبَاهِ لَكِنْ زِدًا لُنْدَرَةَ اللَّبْسِ وَحَيْثُ أَدَّى
539. فَالَلَيْثُ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا (أَخْبَرْنَا) ، (حَدَّثْنَا) جَوَازًا
540. وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالنِّزَاهَةِ

السادس : إعلام الشيخ

541. وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرُوِيهِ أَنْ يَرُوِيَهُ ؟ فَجَزَمَا
542. بِمَنْعِهِ (الطُّوسِي) وَذَا الْمُخْتَارُ وَعِدَّةٌ (1) (كَابِنِ جُرَيْجِ) صَارُوا
543. إِلَى الْجَوَازِ وَ (ابْنُ بَكْرٍ) نَصَرَهُ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمًا ذَكَرَهُ

(1) عن المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من الشرح .

(2) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .

(3) كذا في (ب) و (ج) ، وفي (أ) و (النفايس) و (فتح المغيث) : ((السمعاني)) بإثبات الياء (ياء النسب) ، ولا يصحّ الوزن بإثباتها ، فيجب أن تكتب ((السمعان)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .
(1) انظر : النكت الوفية 269 / أ .

544. بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بَأْنَ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ

545. وَرَدَّ كَأَسْتَرَعَاءٍ مَنْ يُحْمَلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ ، عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ : الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

546. وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَأْوٍ قَضَى أَجَلَهُ

547. يَرُويهِ أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهُ وَرَدَّ مَا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةَ

الثَّامِنُ : الْوَجَادَةُ

548. ثُمَّ الْوَجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ وَجَدْتُهُ مُوَلِّدًا لِيَطْهَرُ

549. تَعَايُرُ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ بِحَطِّ مَنْ عَاصَرَتْ أَوْ قَبْلُ عَهْدِ

550. مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ وَلَمْ يُجْزِ فَقُلْ : بِحَطِّهِ وَجَدْتُ ، وَاحْتَرَزُ

551. إِنْ لَمْ تَثِقْ بِأَحْطِ قُلْ : وَجَدْتُ عَنْهُ ، أَوْ اذْكُرْ (قِيلَ) أَوْ (ظَنَنْتُ)

552. وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ ، وَالْأَوَّلُ قَدْ شِيبَ وَصَلًا مَا ، وَقَدْ تَسَهَّلُوا

553. فِيهِ (بَعْنُ) ، قَالَ : وَهَذَا دُلْسُهُ تَفْبُحُ (2) إِنْ أَوْهَمَ أَنْ نَفْسَهُ

554. حَدَّثْتُهُ بِهِ ، وَبَعْضُ أَدَى (حَدَّثْنَا) ، (أَخْبَرْنَا) وَرَدَّا

555. وَقِيلَ : فِي الْعَمَلِ إِنَّ الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ ، وَبِالْوَجُوبِ جَزَمَا

556. بَعْضُ الْمَحْقِقِينَ وَهُوَ الْأَصُوبُ (لِابْنِ إِدْرِيسَ) الْجَوَازَ نَسَبُوا

557. وَإِنْ يَكُنْ بَعِيرٌ خَطَّهُ فَقُلْ : (قَالَ) وَتَحَوَّهَا ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ

558. بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ : (بَلَّغْنِي) وَالْجَزْمُ يُرْجَى حَلُّهُ لِلْفُطْنِ

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبُّهُ

559. وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ (11) فِي كِتَابَةِ (2) الْحَدِيثِ ، وَالْإِجْمَاعُ

560. عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ : (اَكْتُبُوا) وَكُتِبَ (السَّهْمِي)

(2) فِي (أ) وَ (ج) : ((يَقْبَحُ)) .

(11) فِي (ب) : ((وَالْتَّبَاعُ)) ، وَفِي (ج) : ((وَالْتَّبَاعُ)) وَذَكَرَ فِي أَعْلَى الصَّفْحَةِ وَالْأَتْبَاعُ نَسْخَةٌ .

(2) أَي : فِي نَسْخِ الْحَدِيثِ أَوْ كِتَابَتِهِ .

561. وَيَنْبَغِي إِعْجَامٌ (3) مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلٌ مَا يُشَكِلُ لَا مَا يُفْهَمُ
562. وَقِيلَ : كُلُّهُ لِيذِي ابْتِدَاءٍ وَأَكْثَرُ مَا مُلْتَبِسِ الْأَسْمَاءِ
563. وَلَيْكَ (4) فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعَ تَقْطِيعِهِ الْحُرُوفَ فَهُوَ أَنْفَعُ
564. وَيُكْرَهُ الْحَطُّ الرَّقِيقُ (5) إِلَّا لِضَيْقِ رِقٍ أَوْ لِرَحَالٍ فَلَا
565. وَشَرُّهُ التَّغْلِيْقُ وَالْمَشَقُّ، كَمَا شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمًا (1)
566. وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلَ أَوْ كَتَبَ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتُ مَثَلًا
567. أَوْ فَوْقَهُ فَلَامَةً، أَقْوَالٌ وَالْبَعْضُ نَقَطَ السِّينِ صَفًا قَالُوا
568. وَبَعْضُهُمْ يَخْطُ فَوْقَ الْمُهْمَلِ وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتُ يَجْعَلُ
569. وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ مِيَّزًا مُرَادُهُ وَاخْتِيرَ أَنْ لَا يَرْمِزَا
570. وَتَنْبَغِي (2) الدَّارَةُ فَصْلًا وَارْتَضَى إِغْفَالَهَا (الْحَطِيبُ) حَتَّى يُعْرَضَا
571. وَكَرَهُوا فَصْلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرِ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاهُ
572. وَأَكْثَبُ ثَنَاءٌ (اللَّهُ) وَالتَّسْلِيمَا مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمَا
573. وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ حُوْلِفَ فِي سَقْطِ الصَّلَاةِ (أَحْمَدُ)
574. وَعَلَّاهُ (3) قَيْدًا (4) بِالرَّوَايَةِ مَعَ نُطْقِهِ ، كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ
575. وَالْعَنْبَرِيَّ وَابْنَ الْمُدِينِيَّ بِيَضَا لَهَا لِإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوْضًا (5)

(3) كذا في النسخ الخطيَّة لشرح الألفية ومنتها وفي نسخة ص من شروح الألفية : ((استعجام)) ،

وفي ع من المطبوع : ((عجام)) .

(4) أصلها: يكون، حذف الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون تخفيفاً فأصبحت: ليك.

(5) في النفائس و (أ) : ((الدقيق)) بالدال، وما أثبتناه من (ب) و (ج) وشروح الألفية وهو الموافق لما

يأتي ، وقد أشار صاحب فتح الباقي 121/2 إلى هذا الاختلاف .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمن الألفية ، وفي ص و ن و ق و س و ع و ف : ((هذرمًا)) .

(2) في أ و ب و ج من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها: ((وينبغي)) .

(3) هي لغة في : ((لعل)) . انظر : الصحاح 5 / 1774 (علل) .

(4) يجوز في ضبط (قَيْد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت

الوفية 284 / أ .

576. وَاجْتَبِ الرَّمَزَ لَهَا وَالْحَذْفَا مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى (6)

المُقَابَلَةُ

577. ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ (12) أَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ
578. فَرَعٍ مُقَابَلٍ، وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
579. وَقِيلَ : بَلْ مَعَ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا بَعْضُهُمْ (2) هَذَا ، وَفِيهِ غُلَطَا
580. وَلَيَنْظُرِ السَّمَاعُ حِينَ يَطْلُبُ فِي نُسْخَةٍ وَقَالَ (يَحْيَى) : يَجِبُ
581. وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ أَنْ يَرْوِيَ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلٍ وَ(لِلْخَطِيبِ) إِنْ
582. بَيَّنَّ وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلِ (3) وَلِيَزْدَ صِحَّةً نَقَلَ نَاسِخٍ فَالشَّيْخُ (4) قَدْ
583. شَرَطَهُ ثُمَّ اعْتَبِرَ مَا ذُكِرَا فِي أَصْلِ الْأَصْلِ (5) لَا تَكُنْ مُهَوِّرًا

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

584. وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ : وَهُوَ اللَّحَقُ حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ
585. مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَلِيَكُنْ (6) لِفَوْقٍ وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحَسُنَ
586. وَخَرَجْنَ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ مُنْعَطِفًا لَهُ ، وَقِيلَ : صَلِّ بِحِطِّ
587. وَبَعْدَهُ أَكْتُبَ صَحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَا أَوْ كَرَّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
588. وَفِيهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ خَرَجَ بِوَسْطِ كَلِمَةٍ (7) الْمَحَلِّ

(5) قال البقاعي : ((أي : ورجعا إلى التعويض ، أي : ورجعا بعد انقضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبا عوض الذي حذفاه وفوتاه في ذلك الوقت)) . النكت الوفية 284 / ب .
(6) تُكْفَى : أي : همك ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (170) ، والترمذي (2457) ،
(، والحاكم 2 / 421 ، وحسنه الترمذي .
(12) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .
(2) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .
(3) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .
(4) في (ب) : ((والشيوخ)) .
(5) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين .
(6) في (ج) : ((ولتكن)) .
(7) بإسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان 12 / 523 (كلم) .

589. وَ(لِعِيَاضٍ) : لَا تُخْرِجْ ضَبِّبٍ أَوْ صَحَحَنْ خَوْفٍ لَبْسٍ وَأَبِي

التَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيزُ ، وَهُوَ التَّضْيِيبُ (1)

590. وَكُتِبُوا (صَحَّ) عَلَى الْمَعْرَضِ لِلشَّكِّ إِنْ نَقَلْنَا وَمَعْنَى ارْتَضِي

591. وَمَرَّضُوا فَضَبَّبُوا (صَادًا) تَمُدُّ فَوْقَ الدِّيِّ صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدُ

592. وَضَبَّبُوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصُرِ الْحَوَالِي

593. يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ (2) تُوهِمُ (3) تَضْيِيبًا ، كَذَلِكَ إِذَا مَا

594. يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحَ بَعْضُ يُوهِمُ وَإِنَّمَا يَمَيِّزُهُ (4) مَنْ يَفْهَمُ

الْكَشْطُ وَالْمَحْوُ وَالضَّرْبُ

595. وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ كَشَطًا وَمَحْوًا وَبِضْرِبِ أَجْوَدُ

596. وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَتَبَ (لَا) ثُمَّ إِلَى

597. أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ وَإِلَّا صِفْرًا فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلِمَ سَطْرًا

598. سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ أَوْلَا وَإِنْ حَرْفٌ أَتَى تَكَرُّبَهُ

599. فَأَبْقِ مَا أَوَّلَ سَطْرٍ ثُمَّ مَا آخِرُ سَطْرٍ ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ

600. أَوْ (5) اسْتَجِدْ قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضِفِ أَوْ يُوصَفُ أَوْ (6) نَحْوَهُمَا فَأَلْفِ

الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ

601. وَليَبِّنِ (1) أَوْلَا عَلَى رَوَايَتِهِ كِتَابَتَهُ ، وَيُحْسِنُ الْعِنَايَةَ

602. بِغَيْرِهَا بِكُتِبِ رَاوٍ سُمِّيَا أَوْ رَمَزًا (2) أَوْ (3) يَكْتُبُهَا (4) مُعْتَنِيَا

(1) جملة : ((وهو التضبيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.

(2) بقصر الممدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريح هنا .

(3) في (أ) و (ج) : ((يوهم)) .

(4) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .

(5) كسرت الواو ؛ لإلتقاء الساكنين .

(6) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(1) ((أي : يجعل كما عبّر به ابن الصلاح ، شبه كتابة سطره وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية

603. بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

الإشارة بالرَّمزِ

604. وَاخْتَصَرُوا فِي كَتَبِهِمْ (حَدَّثَنَا) عَلَى (ثَنَا) أَوْ (نَا) وَقِيلَ : (دَثْنَا)
605. وَاخْتَصَرُوا (أَخْبَرْنَا) عَلَى (أَنَا) أَوْ (أَرْنَا) وَ(الْبَيْهَقِيُّ) (أَبْنَا)
606. قُلْتُ : وَرَمَزُ (قَالَ) إِسْنَادًا يَرِدُ (قَافًا) وَقَالَ الشَّيْخُ: حَذَفَهَا عَهْدُ
607. حَطًّا وَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ كَذَا قِيلَ لَهُ : وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِدَا
608. وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لَعَبْرِهِ (ح) وَأَنْطَقْنَ بِهَا وَقَدْ
609. رَأَى الرَّهَاقِيُّ (5) بَأَنَّ لَا تُقْرَأُ (6) وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى
610. بَعْضُ أَوْلِي الْعَرَبِ بَأَنَّ يَقُولَا مَكَانَهَا: الْحَدِيثُ قَطٌ، وَقِيلَا
611. بَلْ حَاءٌ تَحْوِيلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِبَ مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَا مِنْهَا انْتِخَبَ

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ

612. وَيَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً
613. مُؤَرِّخًا أَوْ جَنْبَهَا (1) بِالطُّرَّةِ (2) أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ وَإِلَّا ظَهَرَهُ
614. بِحَطِّ مُؤَثِّوْقٍ بِحَطِّ عُرْفَا وَلَوْ بِحَطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَى
615. إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ، وَإِلَّا اسْتَمْلَى مِنْ ثِقَّةٍ، صَحَّ شَيْخٌ أَمْ لَا
616. وَلِيُعْرَفَ الْمُسَمَّى بِهِ (3) إِنْ يَسْتَعْرِزُ وَإِنْ يَكُنْ بِحَطِّ مَالِكٍ سَطْرُ

(2) في فتح المغيث : ((رمز)) ، وانظر : النكت الوفية 297 / أ .

(3) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) والنفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

(5) وضبطت (الراء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية 299 / ب .

(6) في (أ) و (ج) : ((يقرأ)) .

(1) ((أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية 300 / أ .

(2) قال البقاعي : ((الطُّرَّةُ - بضمِّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشددة - : هي حاشية الكتاب . قال في

القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هذب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحرْفُهُ

((. النكت الوفية 300 / أ ، وانظر : التاج 12 / 43 (طرر) .

617. فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيلُ كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِئِلُوا (4)
618. إِذْ خَطَّهٗ عَلَى الرَّضَا بِهِ دَلٌّ كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ
619. وَلِيَحْذَرَ الْمُعَارُ تَطْوِينًا وَأَنْ يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبْنَ

صِفَةُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ

620. وَلَيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِيَ مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ
621. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعُ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِي وَإِذَا
622. رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ نَعْمَانَ الْمَنْعُ وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ
623. مَعَ (1) أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
624. وَإِنْ يَغِيبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ جَازَتْ (2) لَدَى جُمْهُورِهِمْ رَوَايَتُهُ
625. كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ لَا يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ الْمَرْضِيُّ
626. مَا سَمِعَا وَالْخَلْفُ فِي الضَّرِيرِ أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

627. وَلَيَرَوْ مِنْ أَصْلِ أَوْ الْمُقَابَلِ بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
628. بِمَا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُخِذَا عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَا
629. أَيُّوبُ وَالْبُرْسَانِ (3) قَدْ أَجَازَهُ وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ

(3) قال البقاعي : ((وَلَيَعْرِ : اللام فيه للأمر الندبي ، والمُسَمَّى به : بإسكان السين ، من أَسَمَى بمعنى : سَمَى ، قال في الصحاح : سَمَيْتُ فلاناً زيداً وَسَمَيْتُهُ بزيدٍ بمعنى ، وَأَسَمَيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعير كتابه ممن كتب اسمه فيه)) . النكت الوفية 301 / أ ، وانظر : الصحاح 6 / 2383 (سما) .

(4) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية 301 / أ .

(1) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية ومثلها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المغيث .

(2) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بها صحيح أيضاً .

(3) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) : ((البرسان)) بإسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) بإثباتها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن؛ لذلك قال زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (2 / 166) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزد) .

630. وَإِنْ يُخَالِفَ حِفْظُهُ كِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ فَرَأَوْا صَوَابَهُ :
631. الْحِفْظَ مَعَ تَيَقُّنٍ وَالْأَحْسَنُ الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ يُتَّقِنُ

الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

632. وَلَيَرَوُ بِالْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَدْلُوهَا وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
633. أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ : لَا أَحْبَرَ وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ
634. وَلَيُقِلُّ الرَّاوي: بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا قَالَ وَنَحْوُهُ كَشَاكٍ أَهْمَا

الِاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ

635. وَحَذَفَ بَعْضَ الْمَتْنِ فَمَنْعَ أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ وَمِمَّنْزُ
أَجِزٌ (13)
636. ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
637. وَمَا لِيذِي تَهْمَةٍ (2) أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَبِي فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمِلَهُ
638. أَمَّا إِذَا قُطِعَ فِي الْأَبْوَابِ فَهَوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

التَّسْمِيعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحْنِ ، وَالْمُصْحَفِ

639. وَلِيَحْذَرَ اللَّحْنَ وَالْمُصْحَفَ عَلَى حَدِيثِهِ بَأَنْ يُحَرِّفَا
640. فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ : مَنْ كَذَبَا فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا
641. وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعُ وَادَّابِ

إِصْلَاحُ اللَّحْنِ ، وَالْحَطَأُ

642. وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَأٌ (3) فَقِيلَ : يُرَوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا
643. وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلَحُ وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
644. فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ وَصَوُّوْهُوَ الْإِبْقَاءُ مَعَ (1) تَضْيِيبِهِ

(13) ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح التبصرة ، ونسخ الألفية والنفائس وفتح المغيث ، وفتح الباقي ، وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأ محض لا يصح ، لأن في العطف معنى الجمع ، وبدهي امتناع اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .
(2) في النفائس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ والألفية وشروحها .
(3) في (ب) : ((خطي)) .

645. وَيُذَكِّرُ الصَّوَابَ جَانِبًا كَدًا عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخِذَا
646. وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدُ وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِنْ مَتْنٍ وَرَدَ
647. وَلِيَّاتٍ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ كَابِنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُعْبَرُ
648. وَالسَّقَطُ يُدْرَى (2) أَنَّ مِنْ فَوْقِ أَتَى بِهِ يُزَادُ بَعْدَ يَعْنِي مُثَبَّتًا
649. وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ
650. صِحَّتَهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدَ كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
651. وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكَلِ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ (3) فَلَيْسَ أَلِ

اِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ

652. وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ مَتْنًا بِمَعْنَى لَا بِلَفْظٍ فَقَبِيعُ
653. بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَسَمِيَ الْكُلُّ: صَحَّ عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَجَحَ
654. بَيَانُهُ مَعَ قَالَ أَوْ مَعَ قَالَ وَمَا بِبَعْضِ ذَا وَذَا وَقَالَا:
655. اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ لَمْ يَقْلُ: صَحَّ هُمُ وَالْكُتُبُ إِنْ تُقَابَلِ
656. بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ فَهَلْ يُسَمَّى (4) الْجَمِيعُ مَعَ بَيَانِهِ؟ اِحْتَمَلْ

الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

657. وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مِنْ فَوْقِهِ فَلَا تَزِدُ وَاجْتَنِبْ
658. إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ هُوَ (14) أَوْ يَعْنِي أَوْجَى بَأَنَّ وَأَنْسَبَنَّ الْمَعْنَى
659. أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَمَّ النَّسَبَا فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ فَذَهَبَا

(1) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) وجميع نسخ شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((

يدري) ، والأولى ما أثبت .

(3) في (النفائس) : ((أصل)) .

(4) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .

(14) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .

660. الْأَكْثَرُونَ لِحَوَازٍ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ وَالْفَضْلُ أَوْلَى وَأَتَمَّ

الرَّوَايَةُ مِنَ النُّسخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ

661. وَالنُّسخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطُّ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَثْنٍ أَحْوَطُ

662. وَالْأَغْلَبُ الْبَدءُ بِهِ وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ (15) مَعَ وَبِهِ وَالْأَكْثَرُ

663. جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ لِأَخِذٍ (16) كَذَا وَالْإِفْصَاحُ أَسَدٌ

664. وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتِطَاطًا وَخُلْفًا مَا رَفَعَ

تَقْدِيمُ الْمَثْنِ عَلَى السَّنَدِ

665. وَسَبَقُ مَثْنٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلَا أَنْ يَبْتَدِيَ

666. رَاوٍ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهَةٌ وَقَالَ : خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهُ

667. فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَثْنِ قَدَّمْتَ عَلَى بَعْضٍ فَمِنْهُ ذَا الْخِلَافِ نُقِلَا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلُهُ ، أَوْ نَحْوَهُ

668. وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَثْنٍ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ يُرِيدُ مَثْنًا قَبْلَهُ

669. فَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِنْ أَنْ (1) يُكْمَلَهُ بِسَنَدٍ (2) الثَّانِي وَقِيلَ : بَلْ لَهُ

670. إِنْ عَرَفَ الرَّاويُّ بِالتَّحْقِظِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلْفِظِ

671. وَالْمَنْعُ فِي نَحْوِ فَقَطُّ قَدْ حَكِيًا وَذَا عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بَيْنَا

672. وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ : مِثْلَ مَثْنٍ قَبْلُ وَمَثْنُهُ كَذَا ، وَيَبْنِي

673. وَقَوْلُهُ : إِذْ بَعْضُ مَثْنٍ لَمْ يُسَقَّ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَالْمَنْعُ أَحَقُّ

674. وَقِيلَ : إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا الْحَبْرُ يُرْجَى الْجَوَازُ وَالْبَيَانُ الْمُعْتَبَرُ

(15) فِي (النَّفَائِسِ) : ((مَعَ بَعْدِهِ)) .

(16) فِي (فَتْحِ الْمَعْيَثِ) وَ (النَّفَائِسِ) : ((لِأَخْذِ كَذَا ..)) وَلَا يَصِحُّ الْوِزْنُ هَكَذَا ، فَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَ

(1) بِالدرج ؛ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(2) فِي مَطْبُوعَةٍ ع : ((يَسْنَدٌ)) مَصْحُفٌ .

675. وَقَالَ : إِنْ يُجْزُ فَبِالْإِجَازَةِ لِمَا طَوَى وَاعْتَفَرُوا إِفْرَازَهُ

إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ ، وَعَكْسُهُ

676. وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيِّ أُبْدِلَا فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسِ فِعْلَا

677. وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ وَالنُّووي صَوَّبَهُ وَهُوَ جَلِي

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

678. ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالْمَذَاكِرَةِ بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٍ حَامِرُهُ

679. وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ وَاحِدٍ جُرِحَ لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ

680. وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى فَلَمْ يُوفَ وَالْحَذْفُ حَيْثُ وَتَقَا فَهُوَ أَحْفُ

681. وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَةٌ أَجْزُ بِلَا مَيْزٍ بِخَلْطِ جَمْعِهِ

682. مَعَ الْبَيَانِ كَحَدِيثِ الْإِفْكِ وَجَرِحُ بَعْضٍ مُفْتَضٍ لِلتَّرْكِ

683. وَحَذْفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي الصُّوَرَتَيْنِ ائْتِيَ لِإِزْدِيَادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

684. وَصَحِّحِ التَّيْبَةَ فِي التَّحْدِيثِ وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكِ لِلْحَدِيثِ

685. ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاعْتَسِلْ وَاسْتَعْمِلْ طَيِّباً وَتَسْرِيحاً وَزَبْرَ (1) الْمُعْتَلِي

686. صَوْتاً (2) عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلِسْ بِأَدَبٍ وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ وَهَبْ

687. لَمْ يُخْلِصِ التَّيْبَةَ طَالِبُ فَعْمٍ وَلَا تُحَدِّثْ عَجِلاً (3) أَوْ إِنْ تَقُمْ

688. أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكَ فِي شَيْءٍ ارْوِهِ وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكَ

689. بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ عَاماً وَلَا بِأَسْ لَأَرْبَعِينَ عَاماً

690. وَرَدَّ . وَالشَّيْخُ بَغَيْرِ الْبَارِعِ خَصَّصَ لَأَكْمَالِكَ وَالشَّافِعِي

(1) فِي (ج) : ((وَ ذر)) .

(2) فِي (ج) وَالْفَنَائِسُ : ((صَوْتاً)) .

(3) فِي ف وَ ع : ((عَاجِلاً)) .

691. وَيَبْغِي الْإِمْسَاكَ إِذْ (4) يُخْشَى الْهَرَمَ
وَبِالْثَّمَانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ
692. فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّ
كَأَنَسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ
693. وَالْبَغْوِيُّ وَالْهَجِيمِيُّ وَفِيهِ
كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ
694. وَيَبْغِي إِمْسَاكَ الْأَعْمَى إِنْ يَخْفَى
وَإِنَّ مَنْ سِيلَ (5) بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ
695. رُجْحَانَ رَاوٍ فِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ
وَتَرَكْتُ تَحْدِيثَ بِحُضْرَةِ الْأَحَقِّ
696. وَبَعْضُهُمْ كَرَهُ الْأَخْذَ عَنْهُ
بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
697. وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبَلِ
عَلَيْهِمْ (1) وَلِلْحَدِيثِ رَتَلٌ
698. وَاحْمَدٌ وَصَلَّ مَعَ سَلَامٍ وَدَعَا
فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتَمَهُ مَعَا
699. وَاعْقَدُ لِلْإِمْلَاءِ (2) مَجْلِسًا فَذَاكَ مِنْ
أَرْفَعِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَخْذِ (3) ثُمَّ إِنْ
700. تَكْثُرُ (4) جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمَلِيًا
مُحْصِيًّا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًّا
701. بَعَالٍ أَوْ (5) فَقَائِمًا يَتَّبِعُ مَا
يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا
702. وَاسْتَحْسِنُوا الْبَدْءَ بِقَارِي تَلَا
وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلًا
703. فَالْحَمْدُ فَالْصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلُ
يَقُولُ : مَنْ أَوْمَأَ ذَكَرْتُ وَابْتَهَلُ
704. لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعًا
وَالشَّيْخُ تَرَجَمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا
705. وَذَكَرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ
706. لِأُمَّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ
يَكْرَهُهُ كَابْنِ عَلِيَّةٍ فَصُنْ
707. وَارَوْ فِي الْإِمْلَاءِ (6) عَنْ شُيُوخٍ قَدِيمٍ
أَوْلَاهُمْ (7) وَأَنْتَقِهِ وَأَفْهِمِ

(4) فِي ف و ع : ((إِنْ)) .

(5) بَكْسَرِ السَّيْنِ وَتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(1) فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ وَفَتْحِ الْبَاقِي : ((بَكْسَرِ الْمِيمِ)) .

(2) بِالْقَصْرِ هُنَا ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(3) بِدَرَجِ هَمْزَةِ (الْإِسْمَاعِ) وَ (الْأَخْذِ) عَلَى التَّوَالِي ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(4) فِي (أ) : ((يَكْثُرُ)) .

(5) بِدَرَجِ هَمْزَةِ (أَوْ) ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(6) بِدَرَجِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى ، وَقَصْرِ الثَّانِيَةِ ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

708. مَا فِيهِ مِنْ (1) فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدُ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَثْنٍ وَاعْتَمِدْ
709. عَالِي إِسْنَادٍ (2) قَصِيرٍ مَثْنٍ وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ خَوْفَ الْفِتَنِ
710. وَاسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ (3) فِي الْأَوَاخِرِ بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
711. وَإِنْ يُخْرَجُ لِلرُّوَاةِ مُتَتَفِنٌ مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
712. وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ غِنَى عَنِ الْعَرْضِ لِزَيْغِ يَحْضُلُ

آدَابُ (4) طَالِبِ الْحَدِيثِ

713. وَأَخْلِصِ النَّيَّةَ فِي طَلِبِكَ وَجِدَّ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مَضْرِكَا
714. وَمَا يَهُمُّ ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَا لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا
715. وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ وَالشَّيْخَ بِجَلِّهِ وَلَا تَتَأَقَّلِ
716. عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجُرُ وَلَا تُكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكْبُرُ
717. أَوْ الْحَيَا (5) عَنْ طَلَبِ وَاجْتِنِبِ كَتَمَ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْمٌ وَاكْتَسَبِ
718. مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَارِلًا لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صَيِّتًا عَاطِلًا
719. وَمَنْ يُقَلِّ إِذَا كَتَبْتَ قَمِشٍ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَقِشِ
720. فَلَيْسَ مِنْ ذَا وَالْكَتَابَ مِمَّ سَمَاعَهُ لَا تَنْتَخِبْهُ تَنْدَمِ
721. وَإِنْ يَضِيقُ حَالٌ عَنِ اسْتِيعَابِهِ لِعَارِفِ أَجَادٍ فِي انْتِخَابِهِ
722. أَوْ قَصَرَ اسْتِعَانُ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
723. وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطَا أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بَصَادٍ أَوْ طَا
724. وَلَا تُكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا وَكَتَبَهُ مِنْ دُونَ فَهَمِ نَفَعَا

(7) في (ج) : ((أعلامهم)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم؛ لضرورة الوزن .

(1) في ف : ((في)) .

(2) في (ب) و (ج) : ((الإسناد)) .

(3) في (ج) : ((الاسناد)) .

(4) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه 2 / 223 إلى نحو ذلك .

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

725. وَاقْرَأْ كِتَاباً فِي عُلُومِ الْأَثَرِ
726. وَبِالصَّحِيحَيْنِ ابْدَأْ ثُمَّ السُّنَنَ
727. بِمَا افْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ
728. وَعِلَالٍ ، وَخَيْرِهَا لِأَحْمَدَا
729. مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ
730. وَكُتُبِ الْمُؤْتَلَفِ الْمَشْهُورِ
731. وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرِ
732. إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ
733. طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبْوَابَا
734. وَجَمْعُهُ مُعَلَّالًا كَمَا فَعَلَنْ
735. وَجَمَعُوا أَبْوَاباً أَوْ شُيُوخاً أَوْ (20)
736. كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِدِي تَقْصِيرِ
- كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ
وَالْبَيْهَقِيِّ ضَبْطاً وَفَهْمًا ثُمَّ ثَنَّ
أَحْمَدَ وَالْمُوطَّأَ الْمُمَهَّدَ
وَالدَّارِقُطَنِيَّ وَالتَّوَارِيخُ غَدَا
وَالْجُرُحُ وَالتَّغْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
بِهِ وَالتَّقَانُ (17) اصْحَبْنَ وَبَادِرِ
تَمَهَّرَ وَتُذَكَّرَ وَهُوَ (18) فِي التَّصْنِيفِ
أَوْ مُسْنَدًا تُفَرِّدُهُ صَحَابَا
يَعْقُوبُ أَعْلَى (19) رُتْبَةً وَمَا كَمَلَنْ
تَرَاجَمًا أَوْ طُرُقًا وَقَدْ رَأَوْا
كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ (5) بِإِلَّا تَحْرِيرِ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

737. وَطَلَبُ الْعُلُومِ سُنَّةٌ وَقَدْ
738. وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ
739. إِنَّ صَحَّ الْإِسْنَادُ (1) وَقِسْمُ الْقُرْبِ
740. يَنْسَبُ لِلْكَتُبِ السِّتَّةِ إِذْ
741. فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ
فَضَّلَ بَعْضُ النُّزُولِ وَهُوَ رَدُّ
قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
إِلَى إِمَامٍ وَعُلُوٌّ نِسْبِي
يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ
مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ (2) الْمُوَافَقَةُ

(17) بدرج همزة (الإبتقان) لضرورة الوزن .

(18) في (أ) : ((وهي)) .

(19) في (ب) و (ج) : ((أعلا)) .

(20) بدرج همزتي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .

(2) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .

742. أَوْ شَيْخٍ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلُ وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ
743. فَهُوَ الْمَسَاوَاةُ وَحَيْثُ (3) رَاجَحَهُ الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافَحَةُ
744. ثُمَّ عَلُوُّ قَدَمِ الْوَفَاةِ أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ التَّفَاتِ (4)
745. لِأَخْرِ فَقِيلَ لِلْحَمْسَيْنَا أَوْ الثَّلَاثَيْنِ مَضَتْ سِنِينَا
746. ثُمَّ عَلُوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ وَضِدَّهُ التُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
747. وَحَيْثُ ذُمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ وَالصِّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

الْغَرِيبُ ، وَالْعَزِيزُ ، وَالْمَشْهُورُ

748. وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوي أَنْفَرْدُ فَهُوَ الْغَرِيبُ وَابْنُ مَنْدَةَ (5) فَحَدِّ
749. بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ إِمَامٍ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
750. مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ فَوْقَ فَمَشْهُورٌ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
751. مِنْهُ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ ثُمَّ قَدْ يَغْرُبُ (1) مُطْلَقًا أَوْ اسْتِنَادًا (2) فَقَدْ (3)
752. كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا لِشُهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كـ « الْمَسْلَمِ
753. مَنْ سَلِمَ الْحَدِيثُ » وَالْمَقْصُورِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورِ
754. « قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا » وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرًا
755. فِي طَبَقَاتِهِ كَمَثَلِ « مَنْ كَذَبَ » فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوُوهُ وَالْعَجَبُ
756. بِأَنَّ مِنْ رُؤَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَحُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ

(3) فِي النَّفَائِسِ : ((فَحَيْثُ)) .

(4) فِي النَّفَائِسِ : ((مَعَ الثَّقَاتِ)) .

(5) يَصِحُّ الْوَزْنُ بِالْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَ صَرْفِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يُعَدُّ اضْطِرَارًا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ فَتْحِ الْمَغِيثِ 3 / 30 إِذْ هُوَ مُوزُونٌ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا ضَرُورَةَ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهُ .

(1) وَرَدَ فِي نَسْخَةِ (ب) مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ تَعْلِيْقَةً نَصَّهَا : ((بِالضَّمِّ الرَّاءُ - كَذَا - سِوَاءِ كَانَ مَاضِيَهُ بِالضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ ، وَالْغَرِيبُ الْغَامِضُ مِنَ الْكَلَامِ)) وَذَيَّلَهَا بِقَوْلِهِ : ((بِقَاعِي)) .

قَلْنَا : انْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ 1 / 429 ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ 3 / 456 (غَرَبٌ) .

(2) بِإِدْرَاجِ هَمْزَةٍ (إِسْنَادًا) ؛ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(3) فِي (ب) : ((فَقَطْ)) .

757. الشَّيْخُ عَنِ بَعْضِهِمْ ، قُلْتُ : بَلَى «مَسْحُ الْخَفَافِ» وَابْنُ مُنْدَةَ (4) إِلَى
758. عَشْرَتِهِمْ «رَفَعَ الْيَدَيْنِ» نَسَبًا وَنَيَّفُوا عَنْ مِائَةٍ «مَنْ كَذَبًا»

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ

759. وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرُ (5) حُلْفٌ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
760. ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ وَاقْتَفَى الْقَتَيْبِيُّ ثُمَّ حَمَدٌ صَنَّفَا
761. فَاعْنِ بِهِ وَلَا تُخْضُ (1) بِالظَّنِّ وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
762. وَخَيْرٌ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ كَالدُّخِّ بِالذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ (2)
763. كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ فَسَّرَهُ الْجَمَاعَ وَهُوَ وَاهِمٌ

الْمُسَلَّسُ

764. مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
765. حَالًا هُمْ (3) أَوْ وَصَفًا أَوْ (4) وَصَفَ (5) سَنَدٌ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ : سَمِعْتُ فَأَتَّخِذُ
766. وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مِثْلُ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضَعْفًا يَحْضُلُ
767. وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ يَقْطَعُ السِّلْسِلَةَ كَأَوْلِيَّةٍ وَبَعْضٌ وَصَلَهُ

النَّاسِخُ ، وَالْمَنْسُوخُ

768. وَالنَّاسِخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ بِلَا حَقِّ وَهُوَ قَمِينٌ (6)
769. أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(1) في (أ) : ((ولا تخص)) .

(2) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .

(3) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .

(4) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(5) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .

(6) قَمِينٌ : أي جدير . انظر : الصحاح 6 / 2184 .

770. أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ أَجْمَعَ تَرَكَأً بَانَ نَسَخٌ وَرَأَوْا (7)
771. دَلَالَةٌ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسَخِ بِهِ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيفُ

772. وَالْعَسْكَرِيُّ وَالِدَارْقُطْنِيُّ صَنَّفَا فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا
773. فِي الْمَثْنِ كَالصُّوِيِّ «سِتًّا» غَيْرِ «شَيْنًا» ، أَوْ الْإِسْنَادِ كَابْنِ التُّدْرِ
774. صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا: «بُذْرُ» بِالْبَاءِ وَنَقَطَ ذَالًا
775. وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ كَقَوْلِهِ: «اِحْتَجَمَ» مَكَانَ «اِحْتَجَرَا»
776. وَوَأَصَلَ بِعَاصِمٍ وَالْأَخْدَبُ بِأَحْوَلِ (1) تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا
777. وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامٌ عَنَزَهُ ظَنَّ الْقَبِيلَ (2) بِحَدِيثِ «الْعَنَزَةُ»
778. وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: شَاةٌ خَابَ فِي ظُنُونِهِ

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

779. وَالْمَثْنُ إِنْ نَافَاهُ مَثْنٌ آخَرُ وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرُ
780. كَمَثْنِ «لَا يُورِدُ» مَعَ «لَا عَدْوَى» فَالْنَفْيُ (3) لِلطَّبَعِ وَفِرَّ عَدْوًا (4)
781. أَوْلَا (5) فَإِنْ نَسَخَ بَدَا فَاعْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَجِحَّ وَاعْمَلَنَّ بِالْأَشْبِهِ

خَفِيُّ الْإِرْسَالِ ، وَالْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ

782. وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْحَفَاءِ

(7) فِي (أ) : ((ورووا)) .

(1) بِالصَّرْفِ ؛ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(2) مَرخَمِ الْقَبِيلَةِ . فَتَحِ الْبَاقِي 300 / 2 .

(3) فِي (أ) : ((النفي)) .

(4) فِي (أ) وَ (ج) : ((عدوى)) .

(5) أَي : وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (فَإِنْ نَسَخَ بَدَا) أَي : ظَهَرَ (فَاعْمَلْ بِهِ) (أَوْلَا) أَي : أَوْ لَمْ يَبْدُ
نَسَخَ (فَرَجِحَّ) أَحَدَ الْمَثْنَيْنِ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيحَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَثْنِ أَوْ بِإِسْنَادِهِ (وَاعْمَلَنَّ) بَعْدَ النَّظَرِ
فِي الْمُرْجِحَاتِ (بِالْأَشْبِهِ) أَي : بِالْأَرْجَحِ مِنْهَا . انظُر : فَتَحِ الْبَاقِي 303 / 2 .

783. كَذَا زِيَادَةُ اسْمٍ رَأَوْ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بَعْنُ فِيهِ وَرَدُ
784. وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ
785. عَنْ كُلِّ الْأَ (1) حَيْثُ مَا زِيدَ وَقَعَ وَهُمَا وَفِي ذَيْنِ الْحَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

786. رَأَى النَّبِيُّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبِّتِ
787. وَقِيلَ : مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا (2) مَعَهُ (3) وَذَا لَابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا (4)
788. وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارِ أَوْ (5) تَوَاتُرِ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ
789. قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا وَهُمْ عُدُولٌ قِيلَ : لَا مَنْ دَخَلَ
790. فِي فِتْنَةٍ ، وَالْمُكْثِرُونَ سِتَّةٌ أَنَسٌ ، وَابْنُ (6) عُمَرَ ، وَالصِّدِّيقَةُ
791. الْبَحْرُ ، جَابِرٌ أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُهُمْ وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ
792. أَكْثَرُ فَتَوَى وَهُوَ وَابْنُ (1) عُمَرَ (2) وَابْنُ الرَّبِيعِ وَابْنُ عَمْرٍو قَدْ جَرَى (3)
793. عَلَيْهِمْ (4) بِالشُّهْرَةِ الْعَبَادِلَةِ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَهُ

(1) بدرج همزة (إلا) ؛ لضرورة الوزن .

(2) في (أ) و (ب) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) : ((وغزا)) والوزن صحيح بالروایتين .

(3) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .

(4) في (أ) : ((عزى)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في (أ) و (ب) و (ج) (ابن) من غير واو ، وفي (الفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزن صحيح بالروایتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .

(1) في (ب) : ((إبن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزناً بجمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .
(2) بالإطلاق في (عمر) ؛ لتصريح شطري البيت .
(3) في (ج) : ((جرا)) ، وهو خطأ .
(4) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .

- 794 . وَهُوَ وَزَيْدٌ⁽⁵⁾ وَابْنُ عَبَّاسٍ هُمْ فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ
- 795 . وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى الْعِلْمُ⁽⁶⁾ إِلَى سِتَّةِ أَصْحَابِ كِبَارٍ نُبَلَا
- 796 . زَيْدٌ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ⁽⁷⁾ أَبِي عَمَرَ ، عَبْدِ اللَّهِ مَعَ⁽⁸⁾ عَلِيٍّ
- 797 . ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ الْأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ⁽⁹⁾ بَدَلُ
- 798 . وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِتَبُوكٍ وَحَضَرَ⁽¹⁰⁾
- 799 . الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقَبِضُ عَنْ ذَيْنِ مَعَ⁽¹⁾ أَرْبَعِ⁽²⁾ آلَافٍ تَبَضُّ
- 800 . وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدُ قِيلَ : اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ⁽³⁾
- 801 . وَالْأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ وَنَعْدَهُ عُثْمَانُ⁽⁴⁾ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
- 802 . أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَا⁽⁵⁾ عَنْ مَالِكٍ
- 803 . فَالسِّتَةُ الْبَاقُونَ ، فَالْبَدْرِيَّةُ فَأُحَدِّدُ ، فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ
- 804 . قَالَ : وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ فَقِيلَ : هُمْ ، وَقِيلَ : بَدْرِيٌّ وَقَدْ
- 805 . قِيلَ: بَلْ أَهْلُ⁽⁶⁾ الْقِبْلَتَيْنِ ، وَاخْتَلَفَ -أَيُّهُمْ أَسْلَمَ قَبْلُ؟- مَنْ سَلَفَ

(5) هكذا في (أ) و (ب) و (ج) ، و (النفاثس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح المغيث) : (وهو ابن زيد) وهذا خطأ بيِّنٌ إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .

(6) في (ب) : (العلم به إلى) ويحتلُّ الوزن بهذه الزيادة .

(7) العين ساكنة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

(9) بقصر الممدود لضرورة الوزن .

(10) في جميع النسخ : (وحضر) بالضاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : (وحصر) بالصاد المهملة .

(1) بإسكان العين لضرورة الوزن .

(2) القياس : (أربعة) ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .

(3) في جميع النسخ وفي النفاثس وفتح المغيث : (تزيد) بالتاء ، وفي ف و ع : (يزيد) بالياء .

(4) في النفاثس : (العثمان) ، وهو خطأ .

(5) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به

806. قِيلَ : أَبُو بَكْرٍ ، وَقِيلَ : بَلْ عَلِيٌّ وَمُدَّعِي إِجْمَاعَهُ لَمْ يُقْبَلِ
807. وَقِيلَ : زَيْدٌ وَادَّعَى وَفَاقَا بَعْضُ عَلَى خَدِيجَةَ اتِّفَاقَا
808. وَمَاتَ آخِرًا بَغَيْرِ مَرِيَّةٍ أَبُو الطُّفَيْلِ مَاتَ عَامَ مِائَةِ
809. وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ أَوْ سَهْلٌ أَوْ (7) جَابِرٌ أَوْ (8) بِمَكَّةِ (9)
810. وَقِيلَ : الْآخِرُ (1) بِهَا: ابْنُ عُمَرَ إِنَّ لَا (2) أَبُو الطُّفَيْلِ فِيهَا قَبْرًا
811. وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ وَابْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ
812. وَالشَّامِ فَابْنُ بُسْرِ أَوْ (3) ذُو بَاهِلِهِ خُلْفٌ ، وَقِيلَ : بِدِمَشْقٍ وَآثِلُهُ
813. وَأَنَّ فِي حِمصِ ابْنِ بُسْرِ قُبُصًا وَأَنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ قَضَى
814. وَبِفَلَسْطِينَ أَبُو أَبِي وَمِصْرَ فابْنُ الْحَارِثِ بْنِ جُزَيْ (4)
815. وَقُبُصَ الْهَرَمَاسِ بِالْيَمَامَةِ وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعُ بِرَقَّةِ (5)
816. وَقِيلَ : إِفْرِيقِيَّةِ (6) وَسَلَمَةَ بادِيًا أَوْ (7) بِطَيْبَةَ الْمَكْرَمَةَ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

817. وَالتَّابِعِيُّ (8) اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحَبَا وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ : أَنْ يَصْحَبَا

(6) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

(9) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .

(2) في (أ) و (ب) : « (إلا) » .

(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(4) الأصل : (ابن جزء) أبدلت الهمزة ياءً وأُشْبِعَتْ لضرورة الوزن والتصريح .

(5) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريح بين شطري البيت .

(6) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

818. وَهُمْ طِبَاقٌ قِيلَ: حَمْسَ عَشْرَةَ أَوْهُهُمْ: رُوَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ
819. وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ
820. وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيداً فَعَلَطُ بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطُ
821. لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَا وَعَنْهُ قَيْسٌ وَسِوَاهُ وَرَدَا
822. وَفَضَّلَ الْحَسَنُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالْقَرْنِيَّ أَوْنِساً أَهْلُ (1) الْكُوفَةِ
823. وَفِي نِسَاءِ (2) التَّابِعِينَ الْأَبْدَا حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا (3)
824. وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةَ خَارِجَةُ الْقَاسِمِ ثُمَّ عُرْوَةُ
825. ثُمَّ سُؤْلِيْمَانُ عُبَيْدُ اللَّهِ سَعِيدُ وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
826. إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ (4) أَوْ سَالِمٌ أَوْ فَا بُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمٌ
827. وَالْمَذْرُكُونَ (5) جَاهِلِيَّةٌ فَسَمٌ مَحْضَرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِي أُمَّمِ
828. وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعِ (6) فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعِ
829. الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزِّنَادِ وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهُوَ ذُو فَسَادِ
830. وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيّاً صَاحِبُ كَابِنِي (7) مُقَرَّرِينَ وَمَنْ (8) يُقَارِبُ

رَوَايَةُ (1) الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

(8) فِي (أ) وَ (ج) وَالنَّفَائِسُ وَفَتْحَ الْمَغِيثِ: ((وَالتَّابِعِ)) ، وَالْوِزْنَ صَحِيحٌ بِالرَّوَايَتَيْنِ وَفِي (ب) :

وَالسَّابِعِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(1) بِدَرَجِ هَمْزَةٍ (أَهْلٍ) لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ .

(2) فِي النَّفَائِسِ : ((النِّسَاءِ)) .

(3) بِالْقَصْرِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ وَالتَّصْرِيحِ .

(3) بِالصَّرْفِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ .

(4) تَصَحَّفَ فِي مَطْبُوعَةٍ فِ إِلَى : ((الْمَذْرُكُونَ)) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ .

(5) فِي (ب) : السَّابِعِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(6) فِي ع وَ ف : ((كَابِنِ)) ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ .

(7) فِي ع وَ ف : ((مَا)) ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ .

831. وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغَرِ طَبَقَةً وَسِنًّا أَوْ (2) فِي الْقَدْرِ
832. أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذُ الصَّحْبِ عَنْ تَابِعٍ كَعْدَةٍ عَنْ كَعْبِ

رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

833. وَالْقُرْنَا (3) مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ وَالسِّنِّ غَالِبًا وَقَسَمِينَ اعْدُدِ
834. مُدَبَّجًا (4) وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَخَذَ عَنْ آخِرِ (5) وَغَيْرُهُ انْفِرَادُ فَذُ

الْأُخُوَّةُ وَالْأَخَوَاتُ

835. وَأَفْرَدُوا الْأُخُوَّةَ بِالتَّصْنِيفِ (6) فَذُو ثَلَاثَةِ بَنُو حُنَيْفِ
836. أَرْبَعَةَ أَبْوَهُمُ السَّيْمَانُ وَخَمْسَةَ أَجْلُهُمْ سُفْيَانُ
837. وَسِتَّةَ نَحْوِ بَنِي سَيْرِينَا (7) واجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُؤُونَا
838. وَسَبْعَةَ بَنُو مَقْرِنٍ ، وَهُمْ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ
839. وَالْأَخَوَانِ جُمْلَةً كَعْتَبَةَ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةٍ (1)

رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

840. وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا أَبِ كَعْبَسٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا
841. وَائِلٍ (2) عَنْ بَكْرِ (3) ابْنِهِ (4) وَالتَّيْمِيِّ عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ

(1) من ن و ص فقط .

(2) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(3) كذا في (أ) و (ج) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (ب) بإثبات الهمزة ، وهو خطأ عروضي ، وإن كَانَ الْأَصْلُ .

(4) في (أ) و (ب) و (ج) : ((مُدَبَّجًا)) وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : ((مديحًا)) .

(5) بالصرف لضرورة الوزن .

(6) كذا في (أ) و (ج) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

(7) في النفائس : ((سيرنا)) وهو خطأ ، وفي ع : ((سيدنا)) خطأ كذلك .

(1) هذا البيت انمذج مع الشرح في الطبعة العلمية .

(2) بغير تنوين لضرورة الوزن .

842. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ عَائِشَةَ (5) فِي الْحَبَّةِ (6) السَّوْدَاءِ
843. فَإِنَّهُ لَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعُغْلَطَ الْوَاصِفُ بِالصِّدِّيقِ
844. وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِي وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
845. وَمِنْ أَهْبِهِ إِذَا مَا أُجْمَمَا الْأَبُ أَوْ جَدُّ وَذَاكَ قُسِمَا
846. قِسْمَيْنِ عَنِ أَبِي فَقَطُّ نَحْوَ أَبِي الْعُشْرَا (7) عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
847. وَاسْمُهُمَا (8) عَلَى الشَّهِيرِ فَاغْلَمَ أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قَهْطَمِ
848. وَالثَّانِ (1) أَنْ يَزِيدَ (2) فِيهِ بَعْدَهُ كَبْهَزٍ أَوْ (3) عَمْرٍو أبا أَوْ جَدَّهُ
849. وَالْأَكْثَرُ اخْتَجُّوا بِعَمْرٍو حَمَلًا لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
850. وَسَلْسَلَ الْآبَا (4) التَّمِيمِي فَعَدُّ عَنِ تِسْعَةِ قُلْتُ : وَفَوْقَ ذَا وَرَدُّ

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

851. وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حِقِّ وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
852. مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارِكِ كَابِنِ دُوَيْدِ رَوِيَا عَنِ مَالِكِ
853. سَبْعَ (5) ثَلَاثُونَ وَقَرْنَ وَافِي أَخْرَكَ الْجَعْفِي وَالْحَقَّافِ

(3) بغير تنوين لضرورة الوزن .

(4) في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .

(5) بالصرف هنا لضرورة الوزن .

(6) في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .

(7) هو أبو العُشْرَاءِ ، قُصِرَ ؛ لضرورة الوزن .

وجاء هذا الشطر في (أ) و (ج) و (فتح المغيث) : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، ولا يستقيم الوزن هكذا . وجاء في (النفائس) : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، ولا يصح الوزن بهذا أيضاً . أمَّا في (ب) فقد جاء : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ - بسكون الشين - ولا يصح الوزن بهذا أيضاً ، وإن كان هذا هو الأقرب ؛ إذ الصحيح ما أثبتناه - بالقصر وفتح الشين وحذف الياء - من أبيه .

(8) في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(1) في (أ) : ((والثاني)) ، ولا يصح عروضياً ، وما أثبت من (ب) و (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(2) في (ب) : ((يريد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(3) بدرج الهمزة من (أو) لضرورة الوزن .

(4) الأصل : الآباء ، وقُصِرَ لضرورة الوزن .

مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا رَأَوْ (6) وَاحِدٌ

854. وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عَنْهُ رَأَوْ وَاحِدٌ لِأَثَانِ
855. كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ (7) كَوْهَبِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ
856. وَغَلَّطَ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا بَأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
857. فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا (8) لِلْمَسِيْبَا وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

858. وَأَعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ حَلَّةٍ (1) يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ
859. مِنْ نَعْتِ رَأَوْ بِنُعُوتٍ نَحْوَ مَا فَعَلَ فِي الْكَلْبِيِّ (2) حَتَّى أُبْهِمَا
860. مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَامَةُ سَمَاهُ حَمَادًا أَبُو أُسَامَةَ (3)
861. وَبِأَبِي التَّضَرِّ بْنِ إِسْحَقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ (4) شَهْرَ

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

862. وَأَعْنِ بِالْأَفْرَادِ سُمَاءً (5) أَوْ لِقْبَا أَوْ كُنْيَةً نَحْوَ لَيْبِ بْنِ لَبَا (6)
863. أَوْ مِنْدَلٍ عَمْرُو وَكَسْرًا (7) نَصُّوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ (8) حَفْصُ

(5) فِي (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : ((سَبْعُ وَثَلَاثُونَ)) وَهُوَ خَطَأٌ عَرُوضِي .

(6) سَقَطَ مِنْ فِ وِ عِ .

(7) بِوَصْلِ هَمْزَةٍ (أَوْ) لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(8) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) : ((أَخْرَجَ)) ، وَفِي فَتْحِ الْمَغِيثِ وَالنَّفَائِسِ : ((أَخْرَجَا)) .

فَمَنْ أَفْرَدَ رَاعِي لَفْظٍ : ((الصَّحِيحُ)) ، وَمَنْ ثَنَّى رَاعِيَ الْمَعْنَى فِي : ((الصَّحِيحُ)) أَي : فِي الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ؛ لِذَلِكَ يَصِحُّ الْوِجْهَانِ .

(1) فِي (ب) : ((حُلَّةٌ)) ، وَمَا أُثْبِتَ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ لِاحْتِقَاقِهِ .

(2) فِي (ب) : أَفْعَلَ بِالْكَلْبِيِّ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(3) فِي نَسْخَةِ قِ : ((أَمَامَةٌ)) خَطَأً مُحْضٌ .

(4) بِالسَّكُونِ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ .

(5) فِي فِ وِ عِ : ((سَمِي)) خَطَأً ، وَمَا أُثْبِتَ مِنْ جَمِيعِ نَسْخِ الشَّرْحِ ، وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج)

(وَفِي فَتْحِ الْمَغِيثِ) وَ (النَّفَائِسِ) .

(6) فِي (ب) : ((لَيْبِ)) ، وَالصَّوَابُ : مَا أُثْبِتَ .

الأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

864. وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ⁽¹⁾ وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ ذَا لِسْتَعِ⁽²⁾ أَوْ⁽³⁾ عَشْرٍ قَسَمَ
865. مَنْ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ انْفِرَادًا نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ أَوْ⁽⁴⁾ قَدْ زَادَا
866. نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ أَبُو مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطُنِ⁽⁵⁾
867. وَالثَّانِ⁽⁶⁾ مَنْ⁽⁷⁾ يُكْنَى وَلَا اسْمًا⁽⁸⁾ نَدْرِي⁽⁹⁾
868. ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْقَابِ وَالْتَعَادُ نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
869. وَابْنُ جُرَيْجٍ بِأبي الْوَلِيدِ وَخَالِدٌ كُنِيَ لِلتَّعْدِيدِ
870. ثُمَّ ذُووِ الْخُلْفِ كُنِيَ وَعُلِمَا أَسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيهِمَا
871. وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسْمِ وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِمُسْلِمٍ

(7) في ف و ع : ((كسر)) ، والصواب ما أثبت كما في (أ) و (ب) و (ج) وفتح المغيث والنفائس .

(8) في ف و ع : ((معين)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ومن (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(1) الأصل : ((الأسماء)) دُرِجَتِ الهمزة في البدء ، ثم قصر الاسم لضرورة الوزن .

(2) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ذا التسع .

(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(4) بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .

(5) في (أ) و (النفائس) : ((فافطني)) والصواب ما أثبت .

(6) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : ((والثاني)) ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : ((والثاني)) كما في (ج) و (النفائس) .

(7) في (فتح المغيث) : ((قد)) .

(8) في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ) : ((ولا اسم)) ، وفي البقية : ((اسماً)) وهو الصواب .

(9) في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((ندري)) بالتاء .

(10) هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

الألقاب

872. وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ (1) فَرُبَّمَا جُعِلَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عُطِلَ
873. نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ صَلَّى الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَنْ
874. يُجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمَلْقَبُ وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبِ
875. كَعُنْدِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَصَالِحِ جَزْرَةَ الْمُشْتَهَرِ

المؤتلف والمختلف

876. وَاعْنِ بِمَا صُورْتُهُ مُؤْتَلَفٌ خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفٌ
877. نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَثَقِيلٌ لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرُ (2) وَالْمُعْتَزِلِي
878. أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ (3) وَهُوَ الْأَصْحُ (4) فِي أَبِي الْبَيْكَنْدِيِّ
879. وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَابْنُ مِشْكَمٍ وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمْ
880. وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفُّ أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ
881. قُلْتُ : وَلِلْحَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خِفِّفِ كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسْفِيِّ (5)
882. عَيْنُ أَبِي بِنِ عِمَارَةَ أَسْرٍ وَفِي خُرَاعَةَ كَرِينُزُ كَرِّ
883. وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ وَافْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ (1) بِرَاءً (2) حِرَامٌ
884. فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بِنُونٍ ، وَبَبَا (3) فِي كُوفَةٍ (4) وَالشَّيْنِ وَالْيَا (5) غَلَبَا

(1) في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) في (ب) : ((الخبر)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

(3) في (النفاثس) : ((الجددي)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

(4) في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنه كتب (الأصح) في الشرح في (فتح

المغيث) ، وهكذا هو في النسخ كلها .

(5) في (ج) : ((والنسف)) ، والصواب ما أثبت .

(1) بدرج الهمزة في (الانصار) لضرورة الوزن .

(2) بقصر همزة (براء) لضرورة الوزن .

885. فِي بَصْرَةٍ (6) وَمَا لَهُمْ مِنْ أَكْتَى أَبَا عَيْدَةَ بَفَتْحٍ وَالْكَئِي (7)
886. فِي السَّفْرِ (8) بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلٌ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ (9) وَعَسَلٌ فَجَمَلٌ (10)
887. وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَنَامٌ وَعَازِرُهُ فَالْتُونُ (11) وَالْإِعْجَامُ
888. وَزَوْجٌ مَسْرُوقٍ فَمِيرٌ صَعْرُوا سِوَاهُ ضَمًّا وَهُمْ (1) مُسَوَّرٌ
889. ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَا سِوَى ذَيْنِ (2) فَمِسَوَّرٌ حُكِي
890. وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِي
891. وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ (3) خَبَاطًا عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خَيَّاطًا
892. وَالسَّلْمِيُّ افْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ (4) وَمَنْ يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحْنٌ

(3) بقصر الهمزة لضرورة الوزن ، وفي (ب) : ((وبنا)) ، وهو خطأ ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وبيا)) ، وهذا خطأ أيضاً ، والصواب : ((بيا)) ، أي : (عيسي) كما صرح الحافظ نفسه في شرحه ؛ ولأنَّ (الباء) مذكورة في تنمة البيت وهو كهذا ورد في (أ) و (ج) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(6) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (ب) : ((والكننا)) ، والصواب ما أثبت .

(8) ضبطت (السفر) بفتح الفاء في (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، ولا يستقيم الوزن بهذا الضبط ، والصواب بالسكون ، وهو المراد من البيت كما في شرح الناظم .

(9) في (النفائس) : ((زكوان)) بالزاي ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(10) في (ب) : ((فحمل)) وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(11) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون)) خطأ .

(1) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ولهم)) ، وهو الصواب ، وفي (ج) و (ف) و (ع) : ((وله)) .

(2) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .

(3) بالدرج لضرورة الوزن .

(4) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

893. وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا بَشَّارًا أَفْرَدُ (5) أَبَ بُنْدَارٍ هُمَا
894. وَلَهُمَا سَيَّارٌ أَيُّ أَبُو الْحَكَمِ وَابْنُ سَلَامَةَ (6) وَبَالِيَا (7) قَبْلُ جَم
895. وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرُ (8) مِثْلُ الْمَازِينِ وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
896. وَفِيهِ خُلْفٌ. وَبُشَيْرًا اعْجَمِ فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمُ
897. يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو أَوْ (9) أُسَيْرُ وَالثُّنُونُ فِي (10) أَبِي قَطْنٍ (11) نُسَيْرُ
898. جَدُّ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ (1) وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ بُرِيدُ (2)
899. وَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ بْنِ الْبَرْنَدِ فَالْأَمِيرُ كَسْرَهُ
900. ذُو كُنْيَةٍ بِمَعَشَرٍ وَالْعَالِيَةَ بَرَاءً أَشَدُّ وَبِجِيمٍ جَارِيَةً
901. ابْنُ قَدَامَةَ (3) كَذَاكَ وَالِدُ يَزِيدُ قُلْتُ وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
902. ابْنُ الْعَلَاءِ (4) وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَمْرٍو ، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانِ
903. مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمَلِ وَالِدَ رَبِيعِيٍّ حِرَاشٍ أَهْمَلِ
904. كَذَا حَرِيْزُ (5) الرَّحِي وَكُنْيَةُ قَدْ عَلَّقْتُ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّة
905. حُصَيْنٌ (6) اعْجَمُهُ (7) أَبُو سَاسَانَا وَافْتَحَ أَبَا حَصِينٍ أَي (8) عُثْمَانَا

(5) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(6) بالصرف لضرورة الوزن .

(7) بالقصر لضرورة الوزن .

(8) منع من الصرف لضرورة الوزن .

(9) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(10) ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .

(11) يادغام نون (قطن) و نون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن).

(1) في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(2) كذلك .

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(4) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(6) في (أ) : ((حصين)) بالصاد ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

906. كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِدٍ وَمَنْ وَلَدَهُ ، وَابْنُ هِلَالٍ وَأَكْسِرَنُ
907. ابْنِ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُؤْسًا
908. حُبَيْبًا أَعْجَمَ⁽⁹⁾ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانُ
909. لِابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَاخَ أَكْسِرِيًّا⁽¹⁾ أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافٍ حُكَيْيَا⁽²⁾
910. وَاضْمُمُ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَأَنْفَرَدُ
911. زُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُمُ وَأَكْسِرِ فِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٍ كَرِيرٍ
912. وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ إِنْتَسَا بَوْلَدِ التُّعْمَانِ وَابْنِ يُونَسَا
913. عَمَرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَةَ وَاخْتَرُ بِعَبْدِ الْحَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ
914. وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي وَابْنُ⁽³⁾ حُمَيْدٍ وَوَلَدُ⁽⁴⁾ سُفْيَانَ
915. كُلُّهُمْ عَبِيدَةٌ مُكَبَّرٌ لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرٌ
916. وَافْتَحَ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ وَاضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ عَبَادًا أَفْرِدَ⁽⁵⁾
917. وَعَامِرٌ بِجَالَةَ⁽⁶⁾ ابْنُ عَبْدَةَ كُلٌّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ
918. عَقَيْلُ الْقَبِيلِ وَابْنُ خَالِدٍ كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافٍ وَقَادٍ
919. لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأُبْلِيُّ قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ وَالرَّأِ⁽⁷⁾ فَاجْعَلِ

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(8) بدرج همزة (أي) لضرورة الوزن .

(9) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(1) بالقصر ، لضرورة الوزن .

(2) في (ب) : (« حكما ») ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(3) في (النفاثس) : (« ابن ») من غير واو .

(4) بسكون الدال بنية الوقف ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفاثس) : (« وافرِد ») ، وهو الأولى هنا .

(6) في (النفاثس) : (« بحاله ») ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

920. بَزَّارًا أَنْسَبَ ابْنُ صَبَّاحٍ حَسَنٌ وَأَبْنُ هِشَامٍ خَلْفًا ، ثُمَّ أَنْسَبَنَ
921. بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ وَمَالِكَ بْنَ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ
922. وَالتَّوْرِي(1) مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ وَفِي الْحَرْبِيِّ ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي
923. فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ سَعِيدٍ وَبِحَا(2) يَحْيَى بْنَ بَشْرِ بْنِ(3) الْحَرْبِيِّ فُتِحَا
924. وَأَنْسَبَ حِزَامِيًّا سَوَى مَنْ أُجْمَمَا فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا
925. وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُ وَفِي(4) النَّسَبِ هَمْدَانُ وَهُوَ مُطْلَقًا قَدَمًا غَلَبَ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

926. وَهُمْ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ(5) مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ
927. لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ أَحْمَدَ الْحَلِيلِ سِتَّةَ
928. وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
929. وَهُمْ الْجَوْنِيُّ أَبُو عَمْرَانَ اثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَعْدَانَا
930. كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ
931. ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ هُمْ ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنَّا وَمَحَلَّهُمْ
932. وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ(1)

(1) بالسكون ، وبالضبط الذي ذُكِرَ ؛ ليستقيم الوزن .

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحها و ف و ع ، وهي موجودة في النفاثس وفتح المغيث ، ولا يصح الوزن إلا بها .

(4) في ع و ف : ((في)) .

(5) في (النفاثس) و (فتح المغيث) : ((والمفترق)) ؛ لذلك سُكِّنَتِ الْقَافُ فِي (المتفق) في (النفاثس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلِّها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .

(1) في ف و ع و (النفاثس) : ((اتباعهم)) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) وشروح الألفية ، وهو الأولى .

933. وَمِنْهُ مَا (2) فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَيُشْكَلُ كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
934. فَإِنَّ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ (3) عَارِمٍ قَدْ أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدُ
935. عَنِ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَلِكَ الثَّانِي
936. وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَنْفِيِّ قَبِيلاً أَوْ (4) مَذْهَباً أَوْ (5) بِأَلْيَا (6) صِفِ

تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ

937. وَهَهُمُ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقٌ اللَّفْظَيْنِ
938. فِي الْاسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا
939. فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانَ (7) الْأَسَدِيِّ (8)

الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ

940. وَهَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ

941. كَابْنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ (1) الرَّبَّانِيِّ وَكَابْنِ الْأَسْوَدِ (2) يَزِيدَ (3) اثْنَانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

942. وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْآبَاءِ إِمَّا لِأُمِّ كَبْنِي عَفْرَاءِ (4)

(2) فِي (فَتْحُ الْمَعِيثِ) : ((وَمَا)) ، وَهِيَ خَطَأٌ ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ مَعَهَا .

(3) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(4) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(5) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(6) بِالْقَصْرِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(7) مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(8) فِي (أ) وَ (ب) مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ : ((الْأَسَدِ)) ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(1) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(2) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(3) فِي (ب) : ((يَنْ يَدِ)) ، وَهَذَا خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ .

(4) بِالصَّرْفِ ؛ لِئَسْتَقِيمَ رُويِ الْبَيْتِ .

943. وَجَدَّةٌ نَحْوُ ابْنِ مُنْيَةَ ، وَجَدٌ كَابِنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٌ (5) وَقَدْ

944. يُنْسَبُ كَالْمُقَدَّادِ بِالتَّبَيِّ فَلَيْسَ لِلأَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

الْمُنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

945. وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِيِّ (6) نَزَلَ بَدْرًا عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو

946. كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ تَيْمًا ، وَخَالِدٌ بِحَدَاءِ جُعَلٍ

947. جُلُوسُهُ ، وَمَقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسَمِ

الْمُبْهَمَاتُ

948. وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّى (7) كَامْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ وَهِيَ أَسْمَا

949. وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ رَاقٍ أَبِي (1) سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ

950. وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ ، عَمِّهِ عَمَّتِهِ ، زَوْجَتِهِ ، ابْنِ أُمِّهِ

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفِيَّاتِ

951. وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا ذُوؤُهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا

952. فَاسْتَكْمَلَ (2) النَّبِيُّ وَالصِّدِّيقُ كَذَا عَلَيٍّ وَكَذَا الْفَارُوقُ

953. ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّيِّئِينَ وَفِي رَيْعٍ (3) قَدْ قَضَى يَقِينَا

954. سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَقُبُضَا عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَى (4)

(5) فِي (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) وَ (أ) وَ (ب) وَ (ج) وَ (ص) : (جَمَاعَاتُ) . وَلَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ مَعَهَا .

(6) فِي فِ وَ عِ : (كَالْبَدْرِ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ نَسْخِ الشَّرْحِ وَالْمَتْنِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي (فَتْحِ الْمَغِيثِ) وَ (النَّفَائِسِ) .

(7) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) : (يَسْمَا) .

(1) فِي (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : (أَبُو) ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(2) فِي فِ وَ عِ : (وَاسْتَكْمَلَ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ النِّسْخِ وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) .

(3) فِي فِ وَ عِ : (الرَّيْعُ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ جَمِيعِ النِّسْخِ وَمِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) مِنْ مَتْنِ الْأَلْفِيَّةِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) .

955. وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمُرٌ وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ غَدَرٌ
956. عَادِ بَعْثَمَانَ ، كَذَاكَ بَعْلِي فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزْيِ
957. وَطَلْحَةَ⁽⁵⁾ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمَعَا سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
958. وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى⁽⁶⁾ سَعْدٌ ، وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَمَضَى
959. سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي
960. قَضَى ابْنُ عَوْفٍ ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ عَامَ ثَمَانِي⁽¹⁾ عَشْرَةَ⁽²⁾ مُحَقَّقَهُ
961. وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا حَكِيمٌ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقْوَمُ
962. سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَّتْ
963. وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةٌ ، كَذَا عَاشُوا ، وَمَا لغيرِهِمْ يُعْرِفُ ذَا
964. قُلْتُ : حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزَى مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يُعَزَى
965. هَذَانِ مَعَ حَمْنَنَ⁽³⁾ وَابْنُ نَوْفَلٍ كُلٌّ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاحْمِلِ⁽⁴⁾
966. وَفِي الصِّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عَمَّرُوا كَذَاكَ⁽⁵⁾ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكَرُوا
967. وَقَبِضَ الثَّوْرِيُّ عَامَ إِحْدَى مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرَنَ غَدَاً⁽⁶⁾
968. وَبَعْدُ فِي تِسْعٍ تَلِي سَبْعِينَ وَفَاةً⁽⁷⁾ مَالِكٍ ، وَفِي الْحَمْسِينَ

(4) فِي (أ) وَ (النَّفَائِسُ) : ((الرِّضَا)) ، وَفِي (ب) : ((رِضَا)) .

(5) بِالصَّرْفِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(6) فِي (ب) : ((قِضَا)) ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(1) فِي (أ) وَ (ج) وَالنَّفَائِسُ وَفَتْحَ الْمَغِيثِ وَنَسَخَ الشَّرْحِ : ((ثَمَانِي)) ، وَفِي ف وَ ع : ((ثَمَان)) .

(2) بِالْتَنْوِينِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(3) مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج) مِنْ مِثْنِ الْأَلْفِيَّةِ ، وَمِنْ جَمِيعِ الشُّرُوحِ وَ (النَّفَائِسُ) وَ

فَتْحَ الْمَغِيثِ (: ((حَمْنَن)) ، بِلَا تَنْوِينِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ ، وَفِي ف وَ ع : ((حَمْنَان)) .

(4) فِي (أ) وَ (ب) وَ (النَّفَائِسُ) وَ (فَتْحَ الْمَغِيثِ) : ((فَاحْمِلِ)) .

(5) فِي (فَتْحَ الْمَغِيثِ) : ((لِذَاكَ)) .

(6) فِي (ب) : ((غَدَا)) ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(7) فِي (ب) : ((وَفَات)) ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

969. وَمِائَةٌ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
970. لِأَرْبَعٍ ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ نَا
971. ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى (1)
972. وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ
973. ثُمَّ لِحَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
974. سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا وَذُو نَسَا
975. ثُمَّ لِحَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي
976. خَامِسٍ (4) قَرْنٍ عَامَ حَمْسَةِ فَنِي
977. فَنِي (5) الثَّلَاثِينَ : أَبُو نَعِيمٍ
978. مِنْ بَعْدِ حَمْسِينَ وَبَعْدَ حَمْسَةِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

979. وَأَعْنِ بَعْلِمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَاهُ لِلتَّفْضِيلِ (6)
980. بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاحْذَرِ مِنْ غَرَضٍ ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرٍ
981. وَمَعَ ذَا فَالتُّصْحُحُ حَقٌّ وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ
982. لِأَنَّهُ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ
983. وَرَبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ

(1) في (ب) : ((لذا)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(2) في (ج) : ((نعقب)) .

(3) في (أ) : ((ثالث)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(5) في (أ) و (ب) : ((وفي)) .

(6) في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ، وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفصيل ،

وزيادة صحيحة .

984. فَرَمَّا⁽¹⁾ كَانَ لِحَرْحٍ مَخْرَجٍ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُخْرَجُ

مَعْرِفَةً مِّنَ اخْتَلَطَ⁽²⁾ مِنَ الثَّقَاتِ

985. وَفِي الثَّقَاتِ مَنَ أَحْيَرًا اخْتَلَطَ⁽³⁾ فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ أَهَمَّ⁽⁴⁾ سَقَطَ

986. نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ ، وَأَبِي

987. إِسْحَاقَ ، ثُمَّ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ⁽⁵⁾ ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَةَ

988. كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيِّ الْكُوفِيُّ وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِيُّ⁽⁶⁾

989. كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا⁽⁷⁾ إِذْ عَمِي وَالرَّائِي فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَامِي

990. وَابْنُ عِيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ وَأَخْرَأَ حَكْوَهُ فِي الْحَفِيدِ⁽⁸⁾

991. ابْنُ حُزَيْمَةَ مَعَ الْغَطْرِيفِيِّ⁽⁹⁾ مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

992. وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسِّنِّ وَالْأَخْدِ ، وَكَمْ مُصَنِّفٌ

993. يَغْلَطُ فِيهَا ، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفَا

المَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

(1) في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (ج) و (النفاثس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

(2) بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولم ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو علة أو ما أشبه ذلك .

(3) الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخرًا من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، و (النفاثس) و (فتح المغيث) .

(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (ج) : ((عربة)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(6) في (النفاثس) : ((والسقفي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(8) في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .

(9) في (ج) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .

994. وَرُمَّمَا إِلَى الْقَيْلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاقَةَ وَهَذَا الْأَغْلَبُ

995. أَوْ لَوْلَاءِ (1) الْحَلْفِ كَالْتِمِيٍّ مَالِكٍ أَوْ (2) لِلدِّينِ (3) كَالْجُعْفِيِّ

996. وَرُمَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

997. وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي (4) الْبُلْدَانِ فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ

998. وَإِنْ يَكُنْ (5) فِي بِلْدَتَيْنِ سَكْنَا فَابْدَأْ بِالْأُولَى (6) وَبِثُمَّ (7) حَسَنًا

999. وَإِنْ (8) يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلْدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ

1000. وَكَمُلْتَ بِطَيْبَةِ الْمُيْمُونَةِ فَبَرَزْتَ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَةً

1001. فَرَبْنَا الْمُحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

1002. وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

(1) فِي (ب) : (« أَوْ لَوَاءِ ») ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مَا أُثْبِتَ .

(2) بِالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) فِي (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : (« لِلدِّينِ ») ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مَا أُثْبِتَ .

(4) فِي (ب) : (« بِالْبُلْدَانِ ») ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(5) فِي (ب) : (« تَكُنْ ») ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(6) بِالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(7) فِي (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : (« أَوْ ») ، وَالْأُولَى أُولَى .

(8) فِي (ب) وَ (ج) وَ (النَّفَائِسِ) وَ (فَتْحِ الْمَغِيثِ) : (« وَمِنْ ») ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الموضوع

المقدمة

أقسام الحديث

أصح كتب الحديث

الصحيح الزائد على الصحيحين

المستخرجات

مراتب الصحيح

حكم الصحيحين والتعليق

نقل الحديث من الكتب المعتمدة

القسم الثاني : الحسن

القسم الثالث : الضعيف

المرفوع

المسند

المتصل والموصول

الموقوف

المقطوع

فروع

المرسل

المنقطع والمعضل

النعنة

تعارض الوصل والإرسال ، أو الرفع والوقف

التدليس

الشاذ

المنكر

الاعتبار والمتابعات والشواهد

زيادة الثقات

الأفراد

المعلل

المضطرب

المدرج

الموضوع

المقلوب

تنبيهات

معرفة من تقبل روايته ومن ترد

مراتب التعديل

مراتب التجريح

متى يصح تحمل الحديث أو يستحب ؟

أقسام التحمل ، وأولها : سماع لفظ الشيخ

الثاني : القراءة على الشيخ

تفريعات

الثالث : الإجازة

لفظ الإجازة وشرطها

الرابع : المناولة

كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة ؟

الخامس : المكاتبه

السادس : إعلام الشيخ

السابع : الوصية بالكتاب

الثامن : الوجادة

كتابة الحديث وضبطه

المقابلة

تخريج الساقط

التصحيح والتمريض ، وهو التضييب

الكشط والمحو والضرب

العمل في اختلاف الروايات

الإشارة بالرمز

كتابة التسميع

صفة رواية الحديث وأدائه

الرواية من الأصل

الرواية بالمعنى

الاقتصار على بعض الحديث

التسميع بقراءة اللّحّان والمُصَحِّف

إصلاح اللحن ، والخطأ

اختلاف ألفاظ الشيوخ

الزيادة في نسب الشيخ

الرواية من النسخ التي إسنادها واحد

تقديم المتن على السند

إذا قال الشيخ : مثله أو نحوه

إبدال الرسول بالنبي ، وعكسه

السماع على نوع من الوهن ، أو عن رجلين

آداب المحدث

آداب طالب الحديث

العالي والنازل

الغريب والعزيز والمشهور

غريب ألفاظ الحديث

المسلسل

الناسخ والمنسوخ

التصحيف

مختلف الحديث

خفي الإرسال ، والمزيد في الإسناد

معرفة الصحابة

معرفة التابعين

رواية الأكابر عن الأصاغر

رواية الأقران

الأخوة والأخوات

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

السابق واللاحق

من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد

من ذكر بنعوت متعددة

أفراد العلم

الأسماء والكنى

الألقاب

المؤتلف والمختلف

المتفق والمفترق

تلخيص المتشابه



المشتبه المقلوب

من نسب إلى غير أبيه

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

المبهمات

تواريخ الرواة والوفيات

معرفة الثقات والضعفاء

معرفة من اختلط من الثقات

طبقات الرواة

الموالي من العلماء والرواة

أوطان الرواة وبلدانهم